الأحكام الصرفية المنصوص عليها بالقلة أو الشذوذ أو الندرة في (ألفية ابن مالك)

الأستاذ الدكتور

سليمان بن علي الضحيان

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم ، السعودية

المقدمة:

الأصل في بناء القاعد الصرفية أن تكون مستمدة مما سمع من الكلام الفصيح؛ والسماع يشمل القرآن الكريم بقراءاته، والحديث الشرف، وكلام العرب نثرًا وشعرًا، ولأن اللغة تعبر عن النشاط البشري الذي يلامس حياة الإنسان؛ فهي عرضة لاختلاف اللهجات من مكان لآخر، وهذا ما أثر في تقعيد القواعد الصرفية؛ إذ إن العلماء حينما استنبطوها من كلام العرب اعتمدوا على ما سمع كثيرا عن العرب، ثم وَسَمُوا ما خالف المسموع الكثير بأنه (قليل)، أو (شاذ)، أو (نادر)، وهذا المسموع القليل، أو الشاذ، أو النادر يكاد يعم كل القواعد الصرفية؛ إذ ما من قاعدة صرفية إلا وقد سمع ما يخالفها، ومن الأهمية بمكان أن يدرس هذا المسموع القليل، أو الشاذ، والنادر، لمعرفة رأي علماء اللغة في صدق هذا الوصف عليه، و لمعرفة تخريجه، وسبب الحكم بشذوذه، أو قلته، أو ندورته، و قد اخترت قسم الصرف من (ألفية ابن مالك) لتكون مجالا لدراستي التطبيقية على هذه الأحكام؛ نظرًا لما تمثله الألفية من أهمية كبيرة في الدراسات النحوية والصرفية، ولمكانة مؤلفها ابن مالك بين علماء النحو والصرف؛ حيث عُني عناية خاصة بـ(السماع)، والنص على ما خالف القواعد من شذوذ، أو قلة، أو ندرة.

وقد قسمت البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول : وتحدث فيه عن مصطلحات (القليل)، و(الشاذ)، و(النادر).

المبحث الثاني : المسائل المنصوص عليها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ.

وفي هذا المبحث قمت بتتبع أبواب الصرف في الألفية لاستخراج الأحكام التي نص ابن مالك عليها بـ(القلة)، أو (الندرة)، أو (الشذوذ)، فبلغت اثنين وعشرين حكما، فعنونت لكل حكم عنوانا خاصا تحت مسمى(مسألة) وتتبعت أقوال العلماء فيه من تخريج، وتعليل، واستشهاد مع توضيح رأيي فيما قالوه.

مبحث الأول : التمهيد

اعتمد علماء الصرف على الكثير مما سمع في لغة العرب لاستخراج القواعد الصرفية، والقياس عليها، وحكموا على ما خالف تلك القواعد بالقلة، أو الندرة، أو الشذوذ، ومن الأهمية أن نقف على كل مصطلح منها لنبين المقصود به.

أولا: مصطلح الشذوذ:

الشاذ: جاء في (لسان العرب، مادة: شذذ): ((شذَّ عنه يَشِذ، ويَشُذَّ شذوذا انفرد عن الجمهور. . .، وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا حملا لهذا الموضوع على حكم غيره))، ويعرفه ابن جني بقوله: ((ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره))(١)؛ و يبدو من عبارات العلماء أنهم يخصون (الشاذ) بما خالف القياس المطرد المعتمد على الكثير مما سمع عن العرب؛ ولهذا قسَّم ابن جني الألفاظ والتراكيب تبعا لشيخه أبي علي الفارسي(٢) إلى أربعة أقسام: مطرد في لقياس، وشاذ في الاستعمال، نحو الماضي من (يَذَر)، وقد يكون العكس مطردًا في الاستعمال، وشاذًا في القياس، نحو (اسْتَصْوَب)، والقياس (اسْتَصَاب)؛ وهذا يحفظ، ولا يقاس عليه غيره، وقد يكون شاذًا في القياس، والاستعمال جميعا؛ وهذا النوع من الشاذ لا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه نحو:

---

(١) الخصائص: ٩٧/١.

(٢) انظر: المسائل العسكرية: ١٣٤-٢٢٨.

(المَنَـا)(١)، **أي (المنـازل) فحـذف الـلام، وهـو شـاذ فـي القيـاس والسـماع**(٢)، **وأمـا القسـم الرابـع فهـو مـا كـان مطـردًا فـي القيـاس والاستعمال جميعًا، وهو غالب قواعد النحو والصرف المستعملة، نحو: ذهب زيد، وجمع بيْت على بُيُوت.**

وإلى هذا ذهب عبد القادر البغدادي فقال: ((الشاذ هو الذي خالف القياس، وإن كان كثيرًا))(٣)، **وعند المبرد (الشاذ) ما خالف الأصل المجمع عليه في كلام، أو نحو، أو فقه؛ فقد نقل ابن السراج عنه قوله: ((وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام، أو نحو، أو فقه))**(٤).

وقد جعل الشاطبي (الشاذ) نوعان؛ الأول: شاذ عما ثبت من القياس في نوعه نحو: اسْتَحْوْذ؛ فإنه شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال، ولم يثبت له في نفسه قياس، فهذا يتبع فيه السماع في هذه اللفظة بخصوصها مطلقا، ولا يُعَل فيقال: استحاذ؛ لأن العرب لم تقله، والثاني: شاذ عما ثبت في نفسه، فهو أن يضطر شاعر فيصحح ما ثبت عن العرب إعلاله كـ(أطْوَلْت)، فهذا شاذ عما ثبت للكلمة نفسها عند العرب؛ لأن العرب تقول: أطلْت، وهذا النوع لا يجوز استعماله في الكلام مطلقا(٥).

---

(١) ورد هذا في بيت لبيد بن ربيعة العامري، وهو قوله:

درس المَنَا بمتَالعٍ فأبَانِ. . . . . وتقادمت بالحَيْس فالسُيَانِ

انظر ديوانه: ١٣٨.

(٢) انظر: الخصائص: ١/٩٦-٩٩.

(٣) شرح شواهد الشافية: ٤، وهو الجزء الرابع من شرح الشافية المطبوع.

(٤) الأصول لابن السراج: ١/١٥٠

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٧/٤٢٧-٤٢٨

ثانيا: مصطلح الندرة:

النادر: جاء في (الصحاح، مادة: ندر): ((نَدَرَ الشيء يَنْدُرُ نَدْرا سقط وشذَّ))، وفي اصطلاح العلماء: ((ما قلَّ في وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس كـ: خِزْعَال))(١)، وجعله ابن هشام: ((أقل القليل))(٢)، و الظاهر من تعريفه أنه موافق لـ(الشاذ)، لكن الشاطبي فرَّق بينهما حيث قال: ((لفظ (الندور). . . ، يقتضي غاية القلة على الجملة، وأما (شذَّ) فهو مقتضٍ للانفراد عن الجمهور لقولهم: شذَّت الشاة عن الغنم إذا خرجت عن جملتهم، وإذا كان كذلك فمحصول الحال توافقهما في المعنى، إلا أن لفظ (الشذوذ) مشعر بخروج عن جنسه مخصوص. . . ، وهو الخروج والانفراد عن الجملة. . . ، وأما (الندور) فراجع إلى القلة من غير إشعار بخروج عن القياس))(٣).

ثالثا: مصطلح القلة:

قال عنه العيني: ((القليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة))(٤)، و يبدو أنه في منزلة بين المنزلتين فهو أقل من (الكثير)، و أكثر من (الشاذ)، و(النادر)؛ وقد نص ابن هشام على ذلك(٥)، والقليل لا يتحدد إلا بمقابلة الكثير؛ ولهذا لو سمع لفظة واحدة عن العرب في قاعدة ما فتعامل معاملة الكثير؛ لأنه لم يسمع غيرها؛ ولهذا قرر العلماء أن من أوزان الاسم الثلاثي المجرد (فِعِل) مع قلة ما سمع؛ قال الشاطبي: ((ذلك القليل الذي ثبت به (فِعِل) من قبيل القليل

---

(١) الكليات: ٥٢٨

(٢) المزهر: ١/٢٣٤.

(٣) المقاصد الشافية: ٧/٤١٤٤١٥.

(٤) شرح مراح الأورواح: ٤١.

(٥) انظر: المزهر: ١/٢٣٤، الكليات: ٢٥٨.

الذي لا معارض له في قياس ولا سماع، وكل ما كان كذلك فمثاله الواحد يقوم مقام السماع الفاشي))(١).

وكل سماع حكم عليه بالقلة، أو الندرة، أو الشذوذ، فلا يقاس عليه، ولهذا نجد العلماء في تعبيراتهم قد يجمعون بين بعض من هذه المصطلحات الثلاثة في الحكم على لفظة، أو أسلوب؛ لتشاركها بعدم جواز القياس عليها، فمن تعبيرات سيبويه: ((وإنما هذا الأقل نوادر تحفظ، ولا يقاس عليه، ولكن الأكثر يقاس عليه))(٢)، ومن تعبيرات ابن عصفور: ((وهذا من القلة،والشذوذ بحيث لا يقاس عليه))(٣)، وحكم ابن مالك على جمع الاسم المفرد (فَعْل)اليائي العين، أو اللام على (فِعَال) في الألفية بالقلة، وفي (شرح الكافية الشافية)؛ بالشذوذه(٤)، وفي (التسهيل)بالندرة(٥). ويقابل هذه المصطلحات فيما سمع عن العرب مصطلحات (الكثرة)، و(المطرد)، و(الغالب)، و(الأكثر)، و(الكثير)، و(الباب)، (القاعدة)(٦).

المبحث الثاني: المسائل المنصوص عليها بالقلة أو الندرة أو الشذوذ:

مسألة: شذوذ مجيء اسم الهيئة غير الثلاثي على وزن (فِعْلة).

قال ابن مالك:

وفُعْلــــةٌ لمـــرّةٍ كـــ(جَـــلْسَه) وفِعْلــــةٌ لهيئــــةٍ كـــ(جِـــلْسَه)

فـي غيـر ذي الـثلاث بالتـا المـرّه وشّـذ فيــه هيئــــةٌ كالخِمـــرة

---

(١) المقاصد الشافية: ٨/٢٧٢.

(٢) الكتاب: ٤/٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٦.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٩.

(٥) انظر: التسهيل: ٢٧٣.

(٦) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٣٩.

قال المرادي في شرح البيت:((أي شذ في غير الثلاثي صوغ (فِعْلة)، للدلالة على الهيئة))(١). وما قرره ابن مالك هنا من شذوذ مجيء اسم الهيئة مما زاد على ثلاثة أحرف على وزن (فِعْلة)متفق عليه بين العلماء؛ وقال الشاطبي عنه نادر(٢).

وقد ذكروا خمسة ألفاظ عن العرب جاءت للدلالة على الهيئة، وفعلها ليس ثلاثيا، وحكموا عليها بالشذوذ، وهي (خِمْرة)يقال: اختمرت المرأة اختمارا فهي حسنة الخِمْرة، و(نِقْبة)يقال: انتقبت المرأة انتقابا، وإنها لحسنة النِّقْبَة، و(قِمْصَة)أي: غطى جسده بالقميص، و(عِمَّة) من: اعتم الرجل، وتعمم اعتماما، وتعَمُّمًا، و(عِذرة) أي: حالة من الاعتذار(٣).

قال خالد الأزهري في تعليل منع صياغة اسم الهيئة مما زاد على الثلاثي: ((بناء الفِعْلَة لا يتأتى فيه؛ إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته منها فاجتنب ذلك))(٤)، وقد اختلف العلماء في ورود اسم الهيئة مما زاد على ثلاثة أحرف بغير صيغة (فِعْلة)على قولين:

<u>القول الأول</u>: انه لم يرد لاسم الهيئة من غير الفعل الثلاثي صيغة في كلام العرب؛ قال ابن هشام: ((ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة إلا ما شذ))(٥)، و قال الشاطبي: ((بناء الهيئة في الزائد على الثلاثة مفقود في كلامهم))(٦)، وقال الخضر اليزدي: ((لم أظفر في كلامهم بما يدل على هيئة مجيئه، ولا على مجيئه))(٧)

---

(١) توضيح المقاصد ٣: /٨٦٨.

(٢) المقاصد الشافية ٤/٣٦٨.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٦/٥٧، المقاصد الشافية ٤/٣٦٨، شرح التصريح: ٢/٧٧.

(٤) شرح التصريح: ٢/٧٧.

(٥) أوضح المسالك: ٢٤٠.

(٦) المقاصد الشافية ٤/٣٦٨.

(٧) شرح الشافية للخضر اليزدي: ١/٢٨٧.

القول الثاني: أنه يستعمل لما زاد على ثلاثة أحرف المصدر نفسه للدالة على الهيئة بزيادة وصف له مثل: استقام زيد استقامة حسنة، وهذا ما ذهب إليه بعض شُرَّاح الشافية(١)، وذهب إلى هذا القول جمع من المعاصرين(٢).

ولعل السيوطي لاحظ هذا الخلاف بين العلماء فقيَّد مجيء اسم الهيئة من غير الثلاثي بـ(غالبا)؛ حيث قال : ((ولا تكون الهيئة من غيره - أي من غير الثلاثي- وهو الرباعي والمزيد غالبا))(٣).

وقد اضطرب د عبد اللطيف الخطيب في تقرير هذه المسألة حيث قال: ((ولاحظت أن كثيرا من المتقدمين لا يتعرضون لصياغة هذا المصدر مما هو فوق الثلاثي. . .، وذهب بعض المعاصرين إلى أنه يأتي على صورة المصدر، وبعده وصف يميزه عن إرادة المصدر المطلق. . .، في النفس من هذه الصياغة ما يرتاب الباحث منه؛ لأن مثل هذا لم يصرح به المتقدمون، بل مضوا على أن الأمثلة التي جاءت منه شاذة))(٤)، وفي كلامه هذا ملحوظتان:

الملحوظة الأولى: أنه لم يبين كيف تعرض الأقلون لكيفية صياغة هذا المصدر، إلا إن كان يقصد أن الأقلين اكتفوا في تعرضهم له بقولهم عن الأمثلة المذكورة: إنها شاذة، والأكثرون سكتوا عن الحديث عنه، وهذا كلام لا يصح، بل غالب -إن لم يكن كل- من تعرض للحديث عن اسم الهيئة قد نص على شذوذ ما ذكر من (خِمْرة)، ونحوها.

---

(١) انظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٢٨٧/١، شرح الشافية لركن الدين الاسترابادي: ٢٨٧/١، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: ١٠٠/١، المناهج الكافية في شرح الشافية: ٢٠٣.

(٢) انظر: دروس في التصريف محمد محي الدين عبد الحميد: ٨٢، تصريف الأسماء والأفعال لقباوة: ١٤٤-١٤٥، التبيان في تصريف الأسماء لأحمد كحيل: ٥٩

(٣) همع الهوامع: ٣/ ٢٨٥.

(٤) المستقصى في علم التصريف: ٤٢٢/١-٤٢٣.

الملحوظة الثانية: أنه نص على أن ما قاله بعض المعاصرين لم يصرح به المتقدمون، وهذا غير صحيح، بل نص بعض شُرَّاح الشافية على هذا القول(١)، ولهذا قال الخضر اليزدي: ((قال الشارحون -يقصد شُرَّاح الشافية-: غير الثلاثي إن كان في مصدره تاء؛ فالمرة، والنوع على المستعمل كهو بـ(التاء)، والفارق القرائن، تقول: دَحْرَجَة واحدة أو حسنة، وأقول: المرة والنوع على ما ذكر مستفاد كلاهما من ذكر (الواحدة) و(الحسنة)لا من ماهية المصدر، فلا مرة ولا نوع، ألا تراك تقول: ضربت ضربا شديدا، ويكون في الضرب إشعار بنوع من الضرب، ولكن لا تعده من النوع المصطلح))(٢).

والمتدبر في هذا الخلاف يجده لفظيا؛ إذ يتفق العلماء على أن قولك: أسرعت إسراعا شديدا هو مصدر مبين للنوع، وهو من جنس جلست جِلسة الأمير، فكلاهما مبين لنوع المصدر، فالخلاف إنما هو في المصطلح كما قال اليزدي.

مسألة: قلة صياغة اسم الفاعل من (فَعِل)اللازم، و(فَعُل).

قال ابن مالك:

كفاعـــل صـــغ اســـم فاعـــل مـن ذي ثلاثـة يكـون كـــ(غـذا) إذا
وهـو قليـل فـي (فُعُلـتُ)و(فَعِـل) غيـر معـدى بـل قياســه فعــل

يصاغ اسم الفاعل اطرادا من الفعل الماضي إذا كان على وزن (فَعَل)مفتوح الفاء والعين سواء كان متعديا مثل: (ضَرَب ضَارب)، أم لازما مثل: (جَلَس جَالِس)، وإذا كان على وزن (فَعِل)إذا كان متعديا مثل: (رَكِب راكِب)، بإجماع العلماء(٣)، بخلاف مجيئه من الفعل

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ٣١٠/١، المناهج الكافية: في شرح الشافية: ٢٠٣، المناهل الصافية إلى كشف معني الشافية: ١٠٠/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: ٢٨٧/١.

(٣) انظر: المستقصى في التصريف: ٤٤٨/١-٤٤٩.

(فَعِل)اللازم، أو (فَعُل) ففيه خلاف؛ فابن مالك هنا يقرر أن الفعل إذا كان على وزن (فَعِل) اللازم، أو (فَعُل)-ولا يأتي إلا لازما- فاسم الفاعل يأتي منه قليلا، وهو مقصور على السماع، وما قاله ابن مالك محل خلاف بين العلماء -كما سبق التنويه-؛ منهم من يتفق مع ابن مالك؛ قال الشاطبي في شرح بيت ابن مالك: ((يعني أن صيغة (فاعل)قليل استعمالها عند العرب في (فَعُل)المضموم العين مطلقا، ولا يكون إلا غير متعدٍ، وفي (فَعِل)المكسور العين بشرط أن يكون غير متعدٍ؛ لأن (فَعِل) قد يكون متعديا، أو لازما))(١)، وقال بهذا كثير من العلماء(٢)، و ذكروا أمثلة لما شذ مما ورد عن العرب لاسم الفاعل مصوغًا من (فَعِل)اللازم، ومنها (سَلِم فهو سَالِم، بَلِي فهو بَالٍ، رَشِد فهو راشِد، حَرد فهو حارد، ونَقِه فهو ناقِه، لَبث فهو لابث)(٣).

وخالفهم بعض العلماء في (فَعُل)مضموم العين، فمنعوا مجيء اسم الفاعل منه البتة، وحملوا ما جاء من ذلك على تداخل اللغات؛ قال الفيومي: ((ومنهم من يمنع مجيئه من (فَعُل)بالضم على (فاعل)البتة، ويقول: ما ورد من ذلك فهو في الأصل من لغة أخرى، فيكون على تداخل اللغتين، وربما هجرت تلك اللغة، واستعمل اسم الفاعل منها مع اللغة الأخرى))(٤).

وموضع الخلاف بين الفريقين تخريج ما سمع عن العرب من مجيء مثل:(فَرُه فهو فاره، حَمُض فهو حامض، خَثُر فهو خاثر، وطَهُر فهو طاهر، مَكُث فهو ماكث)، فحمل بعضهم ذلك على أنه قليل لا يقاس عليه، وحمله بعضهم على تداخل اللغات، وقد توسط ابن خالويه فذكر

---

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ٣٧٢٣٧٣

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٨٦٩/٣، أوضح المسالك: ٢٤١، التصريح ٧٨/٢، المقاصد الشافية ٣٧٢/٤- ٣٧٣، ومن المحدثين: المستقصى في التصريف: ٤٥٠/١، التبيان في تصريف الأسماء: ٦٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٣٧٣.

(٤) المصباح المنير: ٩٤٨/٢-٩٤٩.

أن بعضا منها من تداخل اللغات؛ قال: ((ليس في كلام العرب (فَعُل)فهو (فاعل) إلا حرفان: فَرُه الحمار فهو فاره، عَقُرت المرأة فهي عاقر، فأما (طَهُر فهو طاهر)، و(حَمُض فهو حامض)، و(مَثُل فهو ماثل)فبخلاف ذلك؛ يقال: (حَمَض)أيضا، و (طَهَر)، و (مَثَل)))(١)، وذكر سيبويه أن (طهر)و(مكث)يأتيان بفتح العين(٢)، وذكر الفيومي أن من العلماء من منع ذلك مطلقا، ورأى أن كل ما ورد منه هو من تداخل اللغات، وذكر أن (فاره)فعلها (فَرَه)(٣).

وهذا الرأي الأخير وجيه؛ وذلك أن صيغة الفعل (فَعُل)اجتمع فيها أمران:

<u>الأمر الأول</u>: أن الصفات المشتقة منها تدل على الثبوت كالشجاعة، و الحموضة، والحسن، ونحو ذلك، واسم الفاعل يدل على التغير والحدوث، فيمتنع مجيء اسم الفاعل منها لتناقض المعنيين.

<u>الأمر الثاني</u>: وجدنا امتناع العرب عن اشتقاق صفات منها على وزن (فاعل)في غالب ما ورد عنهم، ولم يسمع إلا النادر، ثم وجدنا أن هذا النادر في أغلبه نطقه فريق آخر من العرب بصيغة (فَعَل)، ونطق الصفة منه على صيغة (فاعِل)، فكأنه راعى صيغة الفعل في اشتقاقه لاسم الفاعل، ولم يراع المعنى، فلما رأينا ذلك علمنا أن الأمر هو من تداخل اللغات إما من تداخل لغات العرب بينهم، وإما من خلط الرواة، فلما وجدنا ذلك؛ وجب حمل ما لم يرد له صيغة أخرى على ما ورد له صيغة أخرى.

---

(١) ليس في كلام العرب: ١٢٠، ونص أبو حيان على مثل ذلك انظر: ارتشاف الضرب: ١/٥١١.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/٣٠.

(٣) انظر: المصباح المنير: ٢/٩٤٩.

مسألة: قلة مجي الصفة المشبهة من (فُعْل)على (أفْعَل)و (فَـعَـل).

قال ابن مالك:

و(فُعْـل)أولـى و (فعيـل)بـــ(فُعُـل) كـ(الضـــخم)و(الجميل)والفعل (جَمُل)

و (أفْعَــل)فيـــه قليـــل و (فَـعَـــل) .....

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل (فُعْل)على أوزان كثيرة، ذكر منها ابن مالك في الألفية أربعة أوزان، وذكر في (التسهيل) ثلاثة عشر وزنا(١)، ومن هذه الأوزان وزنان كثر ورودهما عن العرب وعليهما القياس، وهما (فِعِيل)كـ(جميل)، و (فُعْل)كـ(ضَخْم)(٢)، وما عداهما فقليل يسمع، ولا يقاس عليه، فمما قلَّ ورده عن العرب الوزنان اللذان ذكرهما هنا في الألفية وهما: (أفْعَل) و (فُعَل)، وما ذكره ابن مالك عليه إجماع النحويين؛ قال سيبويه عن وزن (فُعَل): ((وتجيء الأسماء على (فعيل)، وذلك (قبيح، ووسيم، وجميل، وشقيح، ودميم)، وقالوا: (حَسَن) فبنوه على (فُعَل)، كما قالوا: (بطل)، ورجل قدَم وامرأة قدَمَة، يعني أن لهما قدمًا في الخير، فلم يجيئوا به على مثال: جريء، وشجاع، وكمي، وشديد))(٣)، وقال عن وزن (أفْعَل): ((وقالوا: شَنُع شناعة، وهو شنيع، وقالوا: (أشْنَع) فأدخلوا (أفْعَل)في هذا؛ إذ كان فيه خصلة كاللون))(٤)، وواضح من نصي سيبويه أنه يرى قلة ورود صياغة هذين الوصفين مما فعلهما (فُعْل)؛ إذ ظاهر كلامه السابق عن هذين النصين القياس على صيغة (فِعِيل)، وكذا فسر الشاطبي كلام

---

(١) التسهيل: ١٩٥، وانظر: المساعد ٢/٥٨٧٥٨٨، المستقصى في التصريف: ٥٠٢٥٠٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ٢٨ ٢٩، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٠٢، المقاصد الشافية: ٤/٢٧٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٨

(٤) الكتاب: ٤/٢٩

سيبويه(١)، وهو ظاهر كلامه -أيضا- في صيغة (فَعْل)، و كذا قرر كثير من العلماء قلة ورود هذين الوصفين من (فُعُل)، قال المرادي: ((ولا يقاس عليهما لقلتهما))(٢).

وقد ذكروا مما ورد على وزن (أفعل): شَنُع فهم أشنع، وحَمُق فهو أحمق، وخَرُق فهو أخرق(٣). ومما ورد على وزن (فَعَل): حَسُن فهو حَسَن، و بَطُل فهو بَطل، سَبُط الشعر فهو سَبَط(٤).

مسألة: شذوذ لحاق (تاء التأنيث) لـ(فُعُول) و(مِفْعَال) و(مِفْعِيل) و(مِفْعَل) إذا كانت صفات خاصة بالمؤنث.

قال ابن مالك:

علامة التأنيث (تاء) أو (ألف) وفي أسام قدروا (التا)كالكتف

ولا تلي فارقة (فُعُولا) أصلا ولا (المفْعَال) و (المفْعِيلا)

كذاك (مِفْعَل)وما تليه (تا)الفرق من ذي فشذوذ فيه

اتفق العلماء على أن (التاء) تتخلف في بعض الأسماء المشتقة كالصفات الخاصة بالمؤنث مثل (حائض)، و(مرضع)، وتتخلف في بعض أحوال الأسماء المشتقة المشتركة بين المذكر والمؤنث إذا جاءت للمؤنث أيضا؛ ما يلخصه ابن مالك بقوله: ((من أمثلة الصفات ما لا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المذكر والمؤنث، وذلك ما كان على زنة (فُعُول)مقصودا به المبالغة في (فاعل)، وكذا ما كان على (مِفْعَال)، أو(مِفْعِيل)، أو(مِفْعَل)؛ فيقال: رجل صَبُور ، وامرأة صَبُور، ورجل مِهْذَاء، وامرأة مِهْذَاء ، ورجل مِعْطِير، وامرأة مِعْطِير ، ورجل مِغْشَم،

---

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٤/٢٧٧.

(٢) توضيح المقاصد: ٣/٨٧٠، وانظر لآراء غيره في: المقاصد الشافية ٤/٣٧٧، أوضح المسالك: ٢٤١، التصريح ٢/٧٨، الهمع: ٣/٢٨٩.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/٣٧٧.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤/٣٧٧.

وامرأة مِغْشَم))(١)، هذه الصفات التي ذكرها ابن مالك اتفق العلماء على ورودها عن العرب من دون تاء(٢).

أما مجيئها بالتاء فهو شاذ؛ كما قال ابن مالك في بيت الألفية السابق، قال الشاطبي في شرح البيت: (((وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه)؛ (ذي)إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة؛ يعني أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التي للفرق بين المذكر والمؤنث فإنما لحقته شذوذا، لا على الاطراد، ونادرًا، يحفظ ، ولا يقاس عليه))(٣).

ومما جاء شاذا بالتاء في (فُعُول): (عَدوَّة)(٤)، وقد أورد ابن الأنباري أن فيها لغة ثانية جاءت على القياس فقال: ((فلانة عدوَّةُ الله فيها وجهان: عدوة الله، وعدو الله))(٥)، وعلل مجيئها بالتاء على خلاف القياس بقوله: ((لما اجتمعت واوان، والواو إلى الخفاء ماهي، زيدت الهاء عليها لتبين أنهما واوان، وعلة أخرى أيضا قالها الكسائي، ورضيها الفراء، وهي أنهم جعلوا (عــدوَّة) اسما، فأدخلوا فيها الهاء؛ كما قالوا: الذبيحة، والرَّمية))(٦)، وعللها سيبويه بالحــمل على (صَدِيقة)(٧)، ومن الألفاظ الشاذة أيضا (نَظُورة) تقول: هذه امرأة نَظُورة قومها؛ للتي ينظر إليها؛ أي لها مقام(٨). ومما جاء شاذا بالتاء

---

(١) شرح الكافية الشافية: /١٧٣٨١٧٣٩.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ٦٣٦ ٦٤٨، المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٥١، المذكر والمؤنث للسجستاني: ٧٥-٨١.

(٣) المقاصد الشافية ٦/٣٦٤.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٥٦، المقاصد الشافية: ٦/٣٦٤.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٥٦.

(٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٥٦.

(٧) الكتاب: ٣/٦٣٨، وانظر: شرح التصريح: ٢/٢٨٦.

(٨) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٨٠.

في (مِفعيل)قولهم: هذه امرأة مسكينة(١)، وعلل سيبويه ذلك بالحمل على (فقيرة)؛ قال: ((وقالوا: مسكينة؛ شبهت بـ(فقيرة)، حيث لم يكن في معنى الإكثار فصار بمنزلة فقير وفقيرة))(٢). ومما جاء شاذا بالتاء في (مِفْعَل)قولهم: ناقة مِصَكَّة؛ أي قوية شديدة(٣).
ومما جاء شاذا بالتاء في (مِفْعَال): هي امرأة مِيْقَانة؛ أي شديدة اليقين(٤).

مسألة: ندرة جمع الصفة المعتلة اللام مما كانت على وزن (فاعِل)أو (فاعِلة)على (فُعَّل)و (فُعَّالُ).
قال ابن مالك:

و(فعَّـل)لـ(فاعِـل)و(فاعِلـه) وصـفين نحـو عـاذل وعـاذله

ومثـله الـ(فُعَّـالُ)فيمـا ذكـرا وذان فـي المُعَـلِّ لامـا نَـدرا

اتفق جماهير العلماء على أن جمع التكسير (فُعَّل) يطرد في جمع الصفة إذا كانت على وزن (فاعِل)، أو(فاعِلة)؛ وصفين للعاقل، بشرط أن يكونا صحيحي اللام نحو: (عاذل، وعاذلة) و(قائم، وقائمة)(٥)، واتفقوا أيضا على أن جمع التكسير (فُعَّالُ)يطرد في جمع الصفة إذا كانت على وزن (فاعِل) وصفا للعاقل، بشرط أن تكون صحيحة اللام(٦).

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ٦٤٠، شرح الكافية والشافية: ١٧٣٩، المقاصد الشافية: ٣٦٥/٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦٤٠، وانظر: المساعد: ٣٠٢/٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٢٦٥/٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٣٥٨، شرح التصريح: ٢٦٨/٢ .

(٥) انظر: الكتاب ٦٣١/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/٢، الارتشاف ١/ ٤٤٠، المساعد: ٤٣٨/٣.

(٦) انظر: المراجع السابقة، الصفحات نفسها.

أما جمع (فاعِلة)على (فُعَّالُ) فمقصور على السماع(١)، وقد خالف بعض العلماء في ذلك كله، وذهب إلى أنهما ليسا مطردين في وصف (فاعِل) بل يقتصر على ما سمع؛ إذ القياس فيهما جمع مذكر سالم(٢)، والصحيح أنه مطرد، ولهذا عبر سيبويه بعد أن ذكر أمثلته عن العرب بقوله: ((وهذا النحو كثير))(٣)، وهذا الاطراد إنما هو إذا كانت لام الاسم صحيحة أما إن كانت معتلة فجمعه على (فُعَّال)أو (فُعَّل)نادر؛ كما نص ابن مالك هنا، وقد نص في (التسهيل)على أنه قليل(٤)، ولم ينص سيبويه على قلته أو شذوذه حيث قال: ((وأما ماكان (فاعلا)فإنك تكسره على (فُعَّل)وذلك قولك: شاهد المصر وقـوم شُهَّد، وبازل وبُزَّل. . . ، ومثله من الياء والواو التي هي لامات (غزًى، وعُفًى))(٥)، ومثله قال أبو علي الفارسي(٦)، لكن يفهم من كلامهما الحكم بالقلة؛ وذلك أنهما أوردا أمثلة كثيرة على صحيح اللام، ثم ذكرا معتل اللام، ويؤيد ذلك أن العلماء نصوا على قلته، أو شذوذه(٧).

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٤٤٠، المساعد: ٤٣٨/٣.

(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٤٤٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦٣١ .

(٤) التسهيل: ٢٧٤، وانظر المساعد: ٤٣٨/٣ .

(٥) الكتاب ٦٣١/٣

(٦) انظر: التكملة: ٤٧٣

(٧) انظر نصوص العلماء في: السهيل: ٢٧٤، الارتشاف ١/ ٤٤٠، المساعد: ٤٣٨/٣، توضيح المقاصد: ٧٩٩/٢، أوضح المسالك: ٣٧٦، شرح التصريح: ٣٠٧/٢، وانظر من المحدثين: المستقصى في التصريف: ٧٩٧/٢-٧٩٨، البيان في تصريف الأسماء: ١٥٨

ومما جاء نادرا في (فُعَّال): غازٍ وغزَّاء، وسارٍ وسرّاء، وجانٍ وجُنَّاء(١)، وفي (فُعَّل): ساقٍ وسُقَّى، وعافٍ وعُفَّى، وغازٍ وغُزَّى، وجانٍ وجُنَّى، وجالٍ وجُلَّى، وهابٍ وهُبَّى(٢).

وقد علل ابن مالك ندرة جمع (فاعل)المعتل اللام على (فُعَّل)و (فُعَّال)استغناء بجمعه على (فُعَلَة)كـ (رامٍ) و(رُمَاة)، وندرة جمع (فاعلة)المعتل اللام على (فُعَّل) و(فُعَّال)استغناء بـ(فُوَاعل)كـ(رامية)و (رَوَامٍ)(٣).

مسألة: قلة جمع (فُعْل)و(فُعْلَة)مما كان عينهما ياء على (فِعَال) قال ابن مالك:

(فُعْل)و (فُعْلَة)(فِعَال) لهما وقل فيما عينه (اليا)منهما

وزن الجمع (فِعَال)من أكثر أوزان جموع الكثرة ورودا في العربية، يجمع عليه كثير من المفردات ذكر منها ابن مالك في الألفية أربعة عشر وزنا(٤)، ومن أهم المفردات التي تجمع على (فِعَال)، وزن (فُعْل)، و(فُعْلَة) اسما كان أم صفة، بشرط ألا يكون معتل الفاء، أو العين بالياء، فإنه قليل كما قرر ابن مالك في البيت الذي أوردته؛ قال الشاطبي في شرح البيت: ((أي قلَّ السماع فيما كان من (فُعْل) و (فُعْلَة) معتل العين بالياء، فلا يجوز أن يقال في (بيت): بيَات، ولا في (غَيْث): غِيَاث إلا

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٤٤٠، المقاصد الشافية: ١١٢/٧-١١٣

(٢) انظر: المرجعين السابقين، الصفحات نفسها

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٦، وانظر أيضا: المساعد: ٤٣٨/٣،

(٤) ينظر في ما يجمع عليه: التسهيل: ٢٧٢-٢٧٣، وأنظر أيضا: الأصول لان السراج: ٤٣٣٤٣٤/٢، الارتشاف: ٤٣٠/١ ٤٣٥، المساعد: ٤٢٨٤٣٣/٣، المستقصى٧٩٢/٢ ٧٩٤، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ٥٤٦-٥٥٠، البيان في تصريف الأسماء: ١٥٩-١٦٠.

ما ندر))(١)، وقد اتفق النحويون على ندرة جمع (فُعْل)اليائي العين، لكنهم اختلفوا في (فُعْلة)كما سنوضح لاحقا.

أما بالنسبة لـ(فُعْل)فقد اختلفت كلمة ابن مالك في الحكم عليه فنص في (الألفية)على قلته كما في البيت الذي أوردته، ونص في (شرح الكافية الشافية)على شذوذه(٢)، ونص في (التسهيل)على ندرته(٣)، وكذا نص ابن هشام على ندرته(٤)، والمتدبر لما أورد العلماء من ألفاظ منه جمعت على (فِعَال)يجزم بندرته، إذ لم يرد إلا ألفاظ نادرة كما سنذكر بعد قليل.

ومما ورد نادرا مما جمع من وزن (فُعْل)المعتل العين: (ضَيْف، و ضِيَاف)؛ قال الشاعر(٥):

أنـــارُ أبينـــا غيـــرَ أن ضِـــيَافه قليـل وقـد يـؤوَى إليهـا فيكثُـرُ

قال الفارسي عن البيت: ((جَمَعَ ضيفًا على (ضِيَاف)؛ لأنه على وزن كَعْب وكِعَاب، وكَلْب وكِلاب))(٦).

وقد علل المبرد عدم جمعه على (فِعَال) بخوف اللبس بجمع ما كانت عينه واوا نحو (سوط وسياط)؛ قال وهو يتحدث عن جمع (فُعْل)جمع كثرة: ((فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعَال) كراهية لـ(فُعُول)من أجل الضمة والواو، وذلك قولك: سوط وسياط، وحوض وحياض، وثوب وثياب، وكانت بنات الياء على (فُعُول)؛ لئلا تلتبس

---

(١) المقاصد الشافية: ١١٥/٧، وانظر توضيح المقاصد: ١٣٩٢/٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤.

(٣) انظر: التسهيل: ٢٧٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٣٧٦.

(٥) البيت من الطويل، وقائلة أبو دؤاد الإيادي، تجد البيت في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٢٣، شرح الكافية الشافية: ١٨٥٠/٤، المقاصد الشافية: ٧/ ١١٥.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٢٣.

إحداهما بالأخرى، وكانت الضمة مع الياء أخف، وذلك قولك: بيت وبيوت، وشيخ وشيوخ، وقيد وقيود))(١).

وأما (فُعْلَة)فقد اختلف النحويون؛ فابن مالك نص في الألفية على (قلته)ـكما ذكرنا سابقا ـ لكنه خالف رأيه هذا في التسهيل فلم يذكر أنه قليل، بل قال: ((ولـ(فُعْلة مطلقا))(٢)، ولهذا قال الشاطبي عن رأيه في الألفية: ((الظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وهم، لا على تحقيق))(٣).

و ممن نص على ندرته ابن هشام، وخالد الأزهري(٤).

وذهب المحققون من العلماء إلى أنه كثير مطرد في القياس؛ قال سيبويه: ((وإذا كسَّرتَ (فُعْلَة)من بنات الياء، والواو على بناء أكثر العدد؛ كسَّرتها على البناء الذي كسرت عليه غير المعتل، وذلك قولك: عَيْبة وعَيْبات و عِيَاب، و ضَيْعَة وضَيْعَات و ضِيَاع، وروضة وروضَات وريَاض))(٥)، واختار هذا القول أبو حيان الأندلسي(٦)، و الشاطبي، و انتقد كلام ابن مالك في (الألفية)بقوله: ((وإخراجه عن القياس غير مستقيم، وقد أدخله في القياس في (التسهيل). . . ، وكذا يقول النحويون. . . ، فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم على وهم لا على التحقيق))(٧).

ولا شك أن هذا القول هو الراجح؛ إذ إن العمدة في (جموع التكسير) هي السماع، وسيبويه لم ينص على القلة، أو الندرة، بل أطلق القول؛ فدل على كثرة السماع، واطراده.

---

(١) المقتضب: ١٩٦/٢، وانظر: الكتاب ٥٨٧/٣.

(٢) التسهيل: ٢٧٢.

(٣) المقاصد الشافية: ١٣٤/٧.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٣٧٧، شرح التصريح: ٣٠٨/٢.

(٥) الكتاب: ٥٩٣/٣، وانظر أيضا: ٦٢٧/٣.

(٦) الارتشاف: ٤٣٠/١.

(٧) المقاصد الشافية: ١٣٤/٧.

مسألة: قلة جمع (فُعْل)، و (فَعْل)عير معتلي العين بالواو، أو معتلي اللام على (فِعْلان)

قال ابن مالك:

..... وللـــــ(فِعَـــال)(فِعْـــلان)حصـــل

وشـاع فـي (حـوت)و (قـاع)مـع مـا ضاهاهمـا وقـــــلَّ في غيرهمـا

قرر ابن مالك هنا أن صيغة الجمع (فِعْلان)شائعة في جمع (فُعْل)، و (فَعْل) بشرط أن تكون عينهما واوا، ولا مهما حرفا صحيحا مثل: حوت وحِيتْان، وقاع وقِيْعان، أما إن كانت عينهما حرفًا صحيحًا، أو لامهما معتلة؛ فقد حكم بقلة جمعها على (فِعْلان)، قال الشاطبي في شرح البيت: ((قوله: ((وقلَّ في غيرهما)) الضمير راجع إلى (حوت) و(قاع)وشبههما؛ يعني أن (فِعْلان) قلَّ في غير هذين المثالين المقيدين، وما كان مثلهما؛ كالصحيح على (فُعْل)، أو (فَعْل)، أو معتل اللام))(١).

هذا الذي قرره ابن مالك في الألفية نسبه الشاطبي للجماعة، وانتقد ابن مالك لمخالفته تقريره هذا في (التسهيل)- كما سيأتي لاحقا(٢) - لكن المتأمل في كلام العلماء يجدهم اختلفوا؛ فسيبويه أطلق القول في المضموم الفاء، ولم ينص على قلته أو شذوذه حيث قال: ((وقد جاء مثل ذلك في غير المعتل قالوا: حُشٌّ وحِشَّان))(٣)، ومثله ابن السراج حيث قال وهو يعدد المفردات التي تجمع على (فِعْلان): ((وأما (فُعْل)فنحو: حُشٌّ وحِشَّان. . .، وجاء في المعتل من بنات الواو التي هو عين (فِعْلان)انفردت به (فِعْلان)نحو: عيد وعيدان، وغول وغيلان))(٤)، والرضي يفهم من كلامه أنه يرى قياس (فُعْل)الصحيح

---

(١) المقاصد الشافية: ١٥٣/٧ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ١٥٣/٧ .

(٣) الكتاب: ٥٩٣/٣.

(٤) الأصول: ٤٣٦/٢.

العين؛ قال: ((ويشارك الأجوف في (فِعْلان)غيره أيضا كـ(حُشّ) –وهو البستان– و (حِشَّان)))(١)، وقد صرح أبو حيان بقياسه في (فَعَل)المفتوح الفاء الصحيح العين، وبـ(فَعَل)الصحيح العين، والمعتل اللام؛ حيث قال: ((و(فِعْلان)يجمع على (فُعَل)نحو: صُرَد وصِردان، و(قَعَل): خَرب وخِرْبَان، وخال وخيلان، وفتى وفتيان، وأخ وإخوان. . . ، و(فُعْل)واوي العين: حوت وحيتان، ويحفظ في اسم على (فِعْل): قِنْو وقِنْوان))(٢)، فواضح من تقريره أنه يرى كثرته، والقياس عليه بدليل أنه نص على حفظ (فِعْل).

أما ابن مالك فقد اضطرب رأيه؛ فهو نص هنا في الألفية على قلته فيهما (المفتوح العين، والمضموم العين)، وفي (شرح الكافية الشافية) يُفهم كلامه على أنه يرى قلة جمع صحيح العين من المفتوح الفاء؛ حيث قال: ((وقد يجمع عليه (فَعَل)صحيح العين كـ(خَرَب وخربان)و (أخ وإخوان)))(٣)، وفي (التسهيل)صرَّح بالقياس على (فَعَل)المفتوح الفاء مطلقا سواء كانت عينه معتلة بالواو أم صحيحة، وسواء كانت لامه صحيحة أم معتلة؛ قال وهو يعدد المفردات التي تجمع على (فِعْلان): ((أو (فَعَل)مطلقا، أو (فُعْل)واوي العين))(٤)، قال المرادي في شرحه لنص ابن مالك: ((وقوله (مطلقا)يشمل ما اعتلت عينه نحو: تاج تيجان، وجار جيران، وما اعتلت لامه نحو: فتى و فتيان، وأخ و إخوان))(٥)، وممن وافق ابن مالك في رأيه هذا ابن عقيل(٦).

وممن يرى الاقتصار على المعتل الواو فقط الشاطبي؛ حيث انتقد رأي ابن مالك في (التسهيل) وقال: ((لم يقيِّد (فَعَلا) بما قيده به هنا،

---

(١) شرح الشافية: ٢/٩٥.

(٢) الارتشاف: ١/٤٤٥-٤٤٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٨.

(٤) التسهيل: ٢٧٦

(٥) شرح التسهيل للمرادي: ١/٨١١ .

(٦) المساعد: ٣/٤٤٧.

وجعله شائعا، ولا شك أن فيه كثرة، ولكن لا تبلغ عندهم مبلغ غيرها، فما ذهب إليه هنا أسد مما ذهب إليه هناك))(١).
والمتأمل للرأيين يجد أن رأي ابن مالك في (التسهيل) هو الراجح، وهو الاقتصار على المضموم الفاء إذا كانت عينه غير معتلة بالواو على السماع لقلة ما ورد، و القياس على (فعَل)المفتوح الفاء مطلقا؛ لكثرة ما ورد(٢)؛ ولهذا اضطر الشاطبي للقول: ((ولاشك أن فيه كثرة)) مع أنه يرى عدم القياس، كما سبق إ يراد قوله.

مسألة: قلة جمع الصفة التي على وزن (فعِيل)وهي غير مضعفة أو معتلة اللام على (أفْعِلاء)
قال ابن مالك:

ولـــ(كـــريم) و (بخيـــل) فُعـــَلا كـــذا لمـــا ضـــاهاهما قـــد جُـــعِلا

ونـــاب عنـــه (أفـــْعِلاء)فـــي المعَّـــل لامـــاً ومضـــعفٍ وغيـــر ذاك قـــل

اتفق العلماء على أن وصف المذكر إذا كان على وزن (فعِيل) وكان مضعفا، أو معتل اللام فإنه يجمع على (أفْعِلاء) مثل: طبيب أطباء، لبيب ألباء، ولي أولياء، وصي أوصياء(٣)، فإن جاءت الصفة غير مضعفة، أو غير معتلة اللام؛ فلا تجمع على (أفْعِلاء) في الكثير المسموع عن العرب، وما جاء من ذلك فهو قليل، فابن مالك هنا نص على قلته، وأشار إلى قلته في (التسهيل) حيث نص على أنه ما جاء من ذلك يحفظ(٤)، وفي (شرح الكافية الشافية) عدد ما جاء أمثلة مما جاء على

---

(١) المقاصد الشافية: ٧/ ١٥٤.

(٢) انظر أمثلة كثيرة على ما ورد في: المقاصد الشافية: ٧/ ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٦٣٤-٦٣٥، المقتضب: ٢/٢٠٧، الارتشاف: ١/٤٤٥، المساعد: ٣/٤٤٦-٤٤٧، شرح التصريح: ٢/٣١٢، المستقى في التصريف: ٢/٨٠٨.

(٤) انظر: التسهيل: ٢٧٥.

خلاف القاعدة، ثم قال: ((وكل ذلك مقصور على السماع))(١)، وكذا ذهب أبو حيان، والشاطبي، وابن هشام، وخالد الأزهري، والسيوطي على أن ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه(٢).

وقد أوردوا ما جاء عن العرب قليلا: نصيب: أنْصِبَاء، خميس: أخْمِسَاء، ربيع: أربعاء، صديق: أصدقاء، هيِّن: أهوناء، قزَّ: أقزاء(٣).

مسألة: شذوذ جمع (فاعِل)صفةً لمذكر عاقل على (فُوَاعِل)

قال ابن مالك:

(فُوَاعِل) لـ(فُوْعَل)و (فاعَل) و(فاعِلاء)مع نحو كاهل

و(حائض)و (صاهل) و(فاعِله) وشذ في (الفارس) مع ما ماثله

ذكر العلماء أن صيغة منتهى الجموع (فُوَاعِل) تأتي جمعا لـ(فاعِل)اسما، ووصفا لمذكر غير عاقل مثل (حائط: حوائط)، و(جبل شاهق: جبال شواهق، ولـ(فاعِل) و(فاعِلة)وصفا لمؤنث عاقل مثل: (حائض: حوائض)، و(صاحبة: صواحب)، ولـ(فاعَل)بفتح العين اسما مثل: (خاتم: خواتم)، ولـ(فاعِلاء) مثل: (قاصعاء: قواصع)، ولـ(فُوْعَل)وهو الاسم الملحق بالخماسي وثانية واو مثل: (كوكب: كواكب)(٤)، وما عدا ذلك فهو شاذ؛ فمما شذ جمع صفة المذكر العاقل

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٨٦٣/٤-١٨٦٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٤٤٥/١، المقاصد الشافية: ١٧٠/٧-١٧١، أوضح المسالك ٣٧٩، شرح التصريح: ٣١٢/٢، الهمع: ٣٢٠/٣-٣٢١.

(٣) انظر: انظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٦٣/٤-١٨٦٤، الارتشاف ٤٤٥/١، المقاصد الشافية: ١٧٠/٧-١٧١، أوضح المسالك ٣٧٩، شرح التصريح: ٣١٢/٢، الهمع: ٣٢٠/٣-٣٢١، المستقى في التصريف: ٨٠٨/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٦١٤/٣-٦١٥، المساعد: ٤٥٠/٣-٤٥١، الهمع: ٣٢٢/٣، المستقصى في التصريف: ٨٤١٨١٥/٢، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: ٥٥٥-٥٥٧.

التي على وزن (فاعِل)على (فوَاعِل)؛ وهذا ما قرره ابن مالك هنا في الألفية في قوله السابق ((وشذ في (الفارس) مع ما ماثله))؛ إذ (الفارس)صفة لمذكر عاقل، وقد نص على شذوذ ذلك أيضا في كتابيه (التسهيل)، و (شرح الكافية الشافية)(١).

وهذا الرأي الذي ذكره ابن مالك عليه جماهير العلماء المتقدمين كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن عصفور، وابن يعيش، والرضي، وأبي حيان الأندلسي(٢)، وأجازه المبرد وابن عصفور في الضرورة الشعرية فقط(٣)

وقد علل سيبويه المنع خوف اللبس بين صفة المذكر وصفة المؤنث، ولهذا خرَج قول العرب (فوارس) في جمع (فارس)بقوله: ((هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم؛ فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل. . . ، وكما قالوا: حَوَارث؛ حيث كان اسما خاصا كزيد))(٤)، وأجاب ابن يعيش على ما قد يرد من اعتراض بأنهم جمعوا الاسم الذي على وزن (فاعِل) على (فواعِل)كقولهم (كاهل: كواهل) وهذا ينقض تعليل سيبويه بخوف اللبس بقوله: ((لم يخافوا التباسه بالاسم؛ لأن الفرق بينهما ظاهر؛ إذ كانت الصفة مأخوذة من الفعل))(٥)، وقال الشاطبي عن ذلك: ((أما الأسماء فإنما جاز جمعها على (فواعل)على أصل هذا التعليل؛ لعدم

---

(١) انظر: التسهيل: ٢٧٦، شرح الكافية الشافية: ١٨٦٥/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٦١٤٦١٥/٣، المقتضب: ٢١٦/٢، الأصول: ٧/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/٢ شرح المفصل: ٥٩/٥، شرح الشافية: ١٥٣/٢، الارتشاف: ٤٥١/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٢١٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦١٥، وانظر: المقتضب: ٢١٦/٢، المقاصد الشافية: ١٨٣/٧.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٥، وانظر شرح الشافية للرضي: ١٥٤/٢.

احتياجهم إلى التفرقة؛ إذ لا (فاعلة) لـــه، فلم يكونوا ليفروا من (فواعِل)؛ إذ لا لبس، بخلاف ماله (فاعِلة) وهو الوصف))(١).

وعلل المبرد جمع (هالك)على (هوالك) في قول العرب: هَلَك في الهوالك، بقوله: ((لأنه مَثَلٌ؛ والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله))(٢)، وخرَّج الرضي ما جاء بأنه صفة لاسم مؤنث محذوف والتقدير: طائفة هالكة، والفرق الخوارج (٣).

وانفرد الأصمعي من المتقدمين بجواز جمعها على (فواعل) قال أبو حيان: ((أجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه))(٤)، ولم يذكر حجته في ذلك، ولعله حكم على ما ورد عن العرب بأنه كثير؛ فقد ورد: كلمة (فوارس)، وقال عنها الشاطبي: ((وهو في الكلام كثير))(٥)، وورد أيضا: ناكس: نواكس، هالك: هوالك، غائب: غوائب، ناشئ: نواشٍ، سابق: سوابق، خارج خوارج، شاهد: شواهد، حارث: حوارث(٦).

وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة القول بالجواز؛ اعتمادا على كثرة السماع؛ إذ أورد بعض علماء المجمع اثنين وأربعين مثالا فصيحا عن العرب؛ جمعت فيه صفة المذكر العاقل التي على وزن (فاعل)على (فوَاعِل)(٧).

والراجح عدم جواز الجمع بصيغة ((فوَاعِل)؛ وذلك أن ما سمع قليل بالمقارنة بكثرة مجيء صفات جماعة المذكرين العقلاء؛ إذ لو كانت

---

(١) المقاصد الشافية: ٧/١٨٠-١٨١.

(٢) المقتضب: ٢/٢١٦.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢/١٥٤.

(٤) الارتشاف ١/٤٥١.

(٥) المقاصد الشافية: ٧/١٦١.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢/١٥٣، الارتشاف ١/٤٥٠٤٥١، المقاصد الشافية: ٧/١٨٤، المساعد: ٣/٤٥٠-٤٥١.

(٧) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ٥٥٨ .

العرب تجمعها على (فواعل) لسمع ذلك كثيرا جدا، وكثير مما ذكر على أنه من صفات المذكرين خرجها العلماء على غير ذلك(١).

مسألة: شذوذ ترك إرجاع ما ثانية لين منقلبة عن واو إلى أصلها في التصغير

قال ابن مالك:

واردد لأصل ثانيا لينا قُلِب فـ(قيمة)صير (قُوَيمة) تُصِب

وشذ في (عِيْد) (عُيَيْد) .....

إذ صغر اسم ثانيه حرف لين منقلب عن أصل وجب رده لأصله بشرط ألا يكون اللين بدلا من همزة تلي همزة؛ وذلك كأن يكون لينا مبدلا عن لين نحو: باب بُوَيْب، ناب: نُيَيْب، أو مبدلا من حرف صحيح مثل: دينار: دُنَيْنِير(٢)، وقد حكى الرضي الإجماع على ذلك(٣).

وترك إرجاعه لأصله شاذ كما قرر ذلك ابن مالك في الألفية هنا في قوله: وشذ في (عيد) (عُيَيْد)؛ وكذا نص على شذوذ عدم إرجاعه لأصله في (التسهيل)(٤)، ووجه الشذوذ في (عيد)أنهم لم يُرجعوا ثانيه وهو حرف اللين إلى أصله؛ لأن أصل الياء فيه واو؛ لأنه من (عاد يعود)(٥)، و إنما وجب رد ثانيه لأصله؛ لأن القاعدة في التصغير أنه

---

(١) انظر تخريجاتهم في: المقتضب: ٢١٦/٢، شرح الشافية: ١٥٣/٢ المقاصد الشافية: ١٨٤/٧ .

(٢) انظر: الكتاب: ٤٥٧٤٥٨/٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٧/٢، المقاصد الشافية: ٣٤٦/٧ ٣٦٠، المساعد: ٥٠٩/٣، تمهيد القواعد: ٤٨٦٦/١٠، البيان في تصريف الأسماء: ٢٣٢-٢٣٤.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢١٠/١.

(٤) انظر: التسهيل: ٢٨٦.

(٥) انظر توضيح المقاصد: ١٤٣٢/٥، تمهيد القواعد: ٤٨٦٦/١٠، شرح التصريح: ٢/ ٣٢٢.

يرد الأسماء إلى أصولها، قال ابن مالك في تعليل الإبدال: ((ترد العين لأصلها؛ لزوال سبب انقلابها))(١)، ولهذا فتصغير (عيد) في الأصل يجب أن يكون (عُوَيْد)؛ لأن سبب إبدال الواو ياء زال في التصغير، لكنهم صغروه شذوذا على (عُيَيْد)؛ وقد اختلفت كلمة العلماء في تعليل ترك إبداله فذهب سيبويه وابن السراج وأبو حيان إلى أنه حمل على جمعه؛ فإن جمع (عيد)أعياد، والأصل أعواد(٢)، قال ابن السراج: ((ألزموه البدل لقولهم (أعياد) و أعياد شاذ))(٣)، وبعض العلماء علَّلَ تصغيره على لفظه، وعدم إرجاع ثانية إلى أصله فرقا بينه وبين تصغير (عُوْد)(٤)، وجمع خالد الأزهري بين العلتين بقوله: ((كراهية لالتباسه بتصغير (عود) كما قالوا في تكسيره أعياد؛ فرقا بينه وبين جمع (عود)، والتكسير، والتصغير من باب واحد))(٥).

ومما صغر من دون إرجاع ثانيه إلى أصله شذوذا (مِيثَاق) على رأي ابن جني؛ فقد ذهب إلى أن قياس تصغيره في لغة من قال في جمعه (مياثق) هو (مُيَيْثيق) وذلك في حديثه عن قول الشاعر(٦):

حِمىً لا يُحَلَّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسألُ الأقوامَ عهدَ المَوَاثِق

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٩٠٨/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤٥٨/٣، الأصول: ٥٨/٣، الارتشاف ٣٧٣/١.

(٣) الأصول: ٥٨/٣ .

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٦٣/٢، توضيح المقاصد: ١٤٣٣/٥، أوضح المسالك: ٣٦٨.

(٥) شرح التصريح ٣٢٢/٢.

(٦) انظر: الخصائص: ١٦٠/٣، والبيت من الطويل وهو لعياض بن درة الطائي في: لسان العرب (وثق)، وهو في: الخصائص: ١٥٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٢/٥، شرح الشافية للرضي: ٢١٠/١، المقاصد الشافية: ٣٦٠/٧، شرح شواهد الشافية: ٩٥/٤، و ذكر أن الأخفش ذكر أن فيه رواية أخرى وهي (عهد المواثق).

وقصَرَ الرضي عدم الرد في مثل هذا البيت على (الجمع)، و ذكر أن بعض الكوفيين حكى أنها لغة لبعض العرب في الجمع(١)، ويرد مثل هذا في تصغير (دِيْماس)و (دِيْباج)، فقد ذكر ابن عقيل أنهما جمعا على (دياميس)، و(ديابيج) و(دماميس)، و(دبابيج)(٢).

مسألة: شذوذ ترك لحاق (تاء)التأنيث مصغر الثلاثي المعنوي التأنيث إذا عدم اللبس.

قال ابن مالك:

واختم بـ(تا) التأنيث ما صغرت من	**مؤنث عار ثلاثي كـ(سن)**
مالم يـك بـــــــ(تا) يرى ذا لبس	**كـــ(شجر وبقر وخمــس)**
وشذ ترك دون لبس	**.....**

إذا صُغِّر الاسم الثلاثي المؤنث تأنثا معنويا لحقته التاء مثل: عين: عُيَيْنة، أذن: أذَيْنة، بشرط ألا يوقع لحاق التاء في لبس، كتصغير اسم الجنس الجمعي (شجر)؛ لأنه لو لحقت تصغيره التاء؛ لالتبس بتصغير (شجرة)، وكتصغير العدد نحو (خمس نساء)؛ لأن تصغيرها يوقع اللبس بالعدد المذكر(٣).

وقد اتفق العلماء على شذوذ تصغير الثلاثي المؤنث تأنيثا معنويا من دون تاء، مع عدم اللبس، كما قرر ذلك ابن مالك في الألفية هنا في قوله: (وشذَّ ترك دون ليس)، وكذا قرر في (شرح الكافية الشافية)(٤)، وكذا صرح غيره بالشذوذ(١).

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٠٢١١/١.

(٢) المساعد: ٥٠٩/٣/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٤٨٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٣٧/١-٢٤٣، شرح التصريح: ٣٢٣٣٢٤/٢، البيان في تصريف الأسماء: ٢٣٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤-١٩١٤

وعلل الرضي وجوب لحاق التاء في تصغيره بأن التصغير يورد في الاسم الجامد معنى الوصفية؛ فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته؛ فكما تقول: قدَمٌ صغيرة بإلحاق التاء في آخر الوصف، تلحق التاء في آخر تصغير (قدم)فتقول: قُدَيْمة؛ لأن معناها (قدم صغيرة)(٢)، وعلله ابن بعيش بأن أصل التأنيث أن يكون بعلامة؛ والتصغير يرد الأسماء إلى أصولها(٣).

وقد أحصى العلماء ما شذ فجاء مصغرا من دون علامة؛ فقد ذكروا سبعة عشر لفظًا وهي: (نُصَيْف) تصغير (نَصَف)وهي المرأة المتوسطة في العمر، ذود: ذُوَيْد، حرب: حُرَيْب، قوس: قُوَيْس، عَرَب: عُرَيْب، درع: دُرَيْع، نعل: نُعَيْل، ناب: نُيَيْب وهي المسنة من الإبل، فرَس: فُرَيْس، ضحى: ضُحَيّ، عُرس: عُرَيْس، شول: شُوَيْل وهي الناقة التي قد شالت ذنبها للضراب، و غِرْس: غُرَيْس وهي الجلدة التي تخرج على رأس الولد ساعة يولد، سؤر: سؤيرة، طسْت: طُسَيْت، طسّ: طُسَيْس، قِدْر: قُدَيْر)(٤)، وقال الشاطبي: ((والذي خرج عن القاعدة على الجملة على ما جمعه المتأخرون عشرون لفظا))(٥)، ولم يتفقوا على أنها كلها شاذة؛ إذ قال أبو حيان: ((بعض العرب يُذكِّر الحرب، والدرع، والفَرَس؛ فلا يكون من هذا الفصل – أي ليس بشاذ تصغيره من دون تـــاء

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٨٣/٣، المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣، شرح الكافية الشافية ١٩١٣١٩١٤/٤، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١، الارتشاف ٣٧٦/١، المساعد: ٥١١/٣-٥١٢، شرح التصريح: ٣٢٣/٢-٣٢٤

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٣٧، وانظر أيضا: التبصرة والتذكرة: ٧٠٠/٢ .

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥.

(٤) انظر هذه الألفاظ في: انظر: الكتاب: ٤٨٣/٣، المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣، شرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤-١٩١٤، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١، المقاصد الشافية: ٤٠٦/٧-٤١١، شرح التصريح: ٣٢٣/٢-٣٢٤.

(٥) المقاصد الشافية: ٤٠٦/٧، وانظر: شرح التصريح: ٣٢٤/٢

التأنيث -، وبعضهم ألحق الهاء في (عُرْس)و (قوس)فقال: عَرَيْسة، و قُوَيْسة))(١)

وقد خرج بعض العلماء السبب في شذوذ بعض هذه الأسماء كـ(ناب، و حرب، وفرس، و درع، و قوس، وعرس)(٢)**.**

مسألة: ندرة لحاق التاء في مصغر الاسم المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة أحرف.

قال ابن مالك:

واختم بتاء التأنيث ما صغرت منْ مؤنث عار ثلاثي كـ(سن)
.....ونَدَرْ لحـــاق (تا) فيما ثلاثيا كـثُرْ

إذا صُغِّر المؤنث تأنيثا معنويا مما زادت حروفه على ثلاثة أحرف فإن التاء لا تلحق مصغَّره مثل: زينب: زُيَيْنِب، مالم يكن الرباعي معل اللام، وقبل لامه مدة كـ(سماء)؛ فإنه يصغر بالتاء: (سُمَيَّة)للتعويض عما حذف منه(٣)

وقد علل الصيمري امتناع لحاق التاء لمصغر الاسم الرباعي بقوله: ((لأن الحرف الرابع منه جُعل بمنزلة العلامة))(٤)**، وقال ابن بعيش: ((لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره؛ لأنها أثقل، والحرف الرابع ينزل منزلة علم التأنيث لطول الاسم))**(٥)**.**

---

(١) الارتشاف ٣٧٦/١

(٢) انظر تخريجاتهم في: الكتاب: ٤٨٣/٣، التبصرة والتذكرة: ٧٠٠/٢-٧٠١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: : ٣٠١/٢، المساعد ٥١٢/٣، المستقى في التصريف: ٩٧٨/٢-٩٧٩

(٤) التبصرة والتذكرة: ٧٠١/٢، وانظر أيضا: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥ .

وما خالف ذلك، وجاء في مصغره (التاء) فابن مالك في الألفية حكم عليه بـ(الندرة)كما أوردنا بيت الألفية سابقا، وحكم عليه بـ(الشذوذ)في (شرح الكافية الشافية)(١)، و التعبير بالشذوذ هو ما صرح به النحويون(٢)، ولم يذكروا مما ورد عن العرب إلا ثلاثة ألفاظ فقط وهي: (قُدَّام: قُدَيْدِيمَة)، و (وراء: وُرَيِّئَة)، و (أمام: أمَيَّمة)(٣).

وقد علل المبرد لحاق التاء لمصغرها بقوله: ((لأن الباب على التذكير، لو لم يلحقوها الهاء لم يكن على تأنيث واحد منها دليل))(٤)، ومراده بقوله (لأن الباب)؛ يقصد (ظروف المكان)، قال ابن خروف: ((وجميع ظروف المكان مذكرة. . . ، إلا (قدام) و(وراء)-اتفاقا- و (أمام) فيمن أنثها؛ ولذلك صُغِّرت بإلحاق التاء لها – وإن كانت أكثر من ثلاثة أحرف – إعلاما بتأنيثها من بين سائر الظروف))(٥)؛ إذ لا سبيل لمعرفة تأنيثها إلا بذلك، قال أبو حاتم السجستاني: ((و (وراء)، و

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩١٤/٤.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١٠٢٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١، الارتشاف ٣٧٨/١، المقاصد الشافية ٤١٤/٧، شرح التصريح: ٣٢٤/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٧١/٢، المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١٠٢٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١، الارتشاف ٣٧٨/١، المقاصد الشافية ٤١٤/٧.

(٤) المقتضب: ٢٧١/٢.

(٥) شرح الجمل لابن خروف: ١٠٢٧/٢، وانظر أيضا: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/١، المقاصد الشافية: ٤١٤/٧.

(قدام) ظرفان، لا فعل لهما، ولا نعت، ولا يخبر عنهما بشيء يتبين التأنيث فيه، فأظهروا حروف التأنيث لذلك))(١).

مسألة: شذوذ تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.
قال ابن مالك:
وصغروا شذوذًا (الذي) (التي) و(ذا) مع الفروع منها (تا) و(تي)

الأصل في الأسماء المبنية أنها لا تصغر، ولهذا حكم على تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة بالشذوذ -كما نص ابن مالك هنا- لأنها خالفت ذلك الأصل، وقد علل الرضي تصغيرها، ومخالفتها للأصل؛ لتصرفها تصرف الأسماء المتمكنة بالتثنية، والجمع، والتأنيث فعوملت معاملة الأسماء المتمكنة(٢).

ولأنها غير متمكنة، والأصل فيها عدم التصغير جاء تصغيرها مختلفا عن تصغير الأسماء المتمكنة، ((وذلك من وجوه: أحدها: أن الصدر لا يضم بل يترك على حاله، والثاني: أنك تلحق آخره ألفا، و الثالث: أن الياء قد تقع فيه ثانية))(٣).

وقد اتفق العلماء على طريقة تصغير بعضها، واختلفوا في بعض آخر، فمما اتفقوا على طريقة تصغيره (ذا: ذَيَّا)، و(تا: تَيّا)، و(ذان: ذَيَّان)، و(تان: تَيَّان)، و(أولى: أليَّا)، و(أولاء) اتفقوا على تصغيره على: (أليَّاء)، واختلفوا في أصل الهمزة التي في آخر المصغر(٤)،

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٠٣، وانظر أيضا: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٥/٢.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢٨٤/١.

(٣) شرح التكملة: ١٠٥١/٢.

(٤) انظر الخلاف في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٠/٥، شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٧، الارتشاف: ٣٩٢/١ .

و(الـذي: اللَّـذيا)، و(التـي: اللَّتيـا)بفـتح لامهمـا، و (اللـذان: اللَّـذيَّان)، و (اللتان: اللَّتيَّان)(١).

وقد اختلف في لام (اللَّذيا)، و (اللَّتيا)، فقال ابن خالويه: ((أجمع النحويون على فتح اللام في (اللَّتيا) إلا الأخفش فإنه أجاز (اللُّتيا) بالضم))(٢)، والحق أنها لغة قليلة لبعض العرب؛ قال ابن عصفور: ((ومن العرب من يضم (اللُّذيا)، و (اللُّتيا) على طريقة التصغير))(٣)، وأطلق عليها ابن مالك (لُغَيَّة)(٤)، وكذا ذهب إلى أنها لغة غيرهما من العلماء(٥)، وقال ابن يعيش عن لغة الفتح أقيس؛ لأن الضم يجمع بين العوض والمعوض(٦).

ومما اختلف في طريقة تصغيره: (الذين)؛ فسيبويه يصغرها على (اللَّذيُّون)بضم ما قبل الواو في الرفع، و (اللَّذيِّين)يكسر ما قبل الياء في النصب والجر، والأخفش يصغرها على (اللَّذيَّون)بفتح ما قبل الواو في الرفع كالمقصور، و(اللَّذيَّين)يفتح ما قبل الياء في النصب والجر كالمقصور(٧).

---

(١) انظر طريقة تصغيرها الكتاب: ٣/ ٤٨٧-٤٨٩، المقتضب: ٢/٢٨٦-٢٨٩، شرح المفصل: ٥ / ١٣٩- ١٤١، شرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٣١-١٠٣٢، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٠٦-٣٠٨، الارتشاف: ١/ ٣٩٢-٣٩٣، المقاصد الشافية: ٧/٤١٦-٤٢٢.

(٢) الارتشاف: ١/٣٩٣، وانظر: المساعد: ٣/٥٢٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٣٠٨ .

(٤) انظر: التسهيل: ٢٨٨ .

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٤١، شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، الارتشاف١/ ٣٩٣، المساعد: ١/ ٥٢٩.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٤١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٣١-١٠٣٢، شرح الشافية ١/٢٨٨، الارتشاف: ١/٣٩٣، المقاصد الشافية: ٧/٤١٧ .

ومما اختلف فيه أيضا طريقة تصغير (اللاتي)، و(اللائي) فسيبويه يمنع من تصغيرهما ويرى الاستغناء عنه بتصغير (التي)وجمع تصغيره؛ قال: ((و(اللاتي)لا تحقر؛ استغنوا بجع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم (اللَّتَيَّات)، فلما استغنوا عنه صار مسقطا))(١)، والأخفش يصغرهما فيقول: (اللاتي: اللَّوَيْتا)، و(اللائي: اللَّوَيَّا)، والمازني يصغرهما فيقول: (اللاتي: اللَّتَيَّا)، و(اللائي: اللَّيَيَّا)(٢)

واختار رأي سيبويه ابن خروف، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبو حيان الأندلسي(٣)، وهذا الخلاف بين العلماء في تصغير هذه الكلمات إنما هو لانعدام السماع فيها، قال ابن خروف: ((ولا تصغر (اللاتي)، و لا (اللواتي)، ولا (اللائي)في قول العرب، ومن صغر جميعها؛ فإنما أحال على قياسها كيف لو صغرت))(٤)

مسألة: شذوذ النسب إلى (طيء)بـ(طائي)

قال ابن مالك:

وثالث من نحو (طيِّب)حذفْ وشذ (طائى) مقولا بالألفْ

إذا نُسب لاسمٍ قبل حرفِهِ المكسور لأجل ياء النسب ياءٌ مكسورةٌ مدغمةٌ في مثلِهَا، وغير مفصولٍ بينها وبين آخر الاسم فالحكم حذفُ هذه الياءِ المكسورةِ؛ مثل النسب إلى (طيِّب: طيْبي، سيِّد: سَيْدِي)، وشذَّ عن هذه القاعدة النسب إلى قبيلة (طيء)بـ(طائي)كما قال ابن مالك:

---

(١) الكتاب: ٣/ ٣٨٩.

(٢) انظر الخلاف في: المقتضب: ٢٨٩/٢، شرح الجمل لابن خروف: ١٠٣٢/٢-١٠٣٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٤١، شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، الارتشاف: ١/ ٣٩٣٣٩٤، المقاصد الشافية: ٤١٨/٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١٠٣٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٤١، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٨/٢، الارتشاف: ٣٩٤/١.

(٤) شرح الجمل لابن خروف: ١٠٣٢/٢، وانظر: المقاصد الشافية: ٤٢٤/٧-٤٢٦.

((وشذ (طائى) مقولا بالألـف))، وكذا نص على شذوذ هذه النسبة جمع من العلماء(١).

والقياس أن ينسب إليها بـ(طيْئي)، ووجه الشذوذ أنهم جاؤوا بالألف، وإنما قلبوا الياء ألفا لأحد أمرين؛ الأول: أن أصل (طائي)طيِّئي، فحذفت الياء المسكورة –كما هو القياس– فصار: طييْي بياء واحدة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير قياس(٢)، والثاني: أن يكونوا حذفوا الياء الساكنة شذوذا، فلما حذفوها انقلبت الياء التي هي عين الكلمة إلى ألف؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس(٣).

وقد علل العلماء السبب الذي دفع العرب إلى مخالفة القياس في النسب إلى طيء، فقال سيبويه: ((فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف؛ إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة؛ تقول: (سَيْدي)، و (طيَبي) إذا أضفت إلى (طيب)، ولا أراهم قالوا: (طائي) إلا فرارا من (طيْئي)، وكان القياس (طيْئيٌّ)، وتقديرها طيْعِيٌّ، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا))(٤)، وعلق ابن يعيش على تعليل سيبويه هذا بقوله: ((يريد فرارا من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياء، والكسرة، وياء النسب))(٥)، وكذا علل ابن جني ذلك بطلب الخفة(١).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٥، شرح الشافية للرضي: ٣٢/٢ ٣٣، شرح الشافية للخضر اليزدي ٣٦٦/١-٣٦٧، شرح التسهيل للمرادي: ٧٣٨/٢، المقاصد الشافية: ٧/ ٤٨٨-٤٩٢، المساعد المساعد: ٣٦٣/٣ .

(٢) انظر شرح الشافية الكافية: ٣٢/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) الكتاب: ٣٧٢/٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٧/٥.

مسألة: قلة الوقف على ما جمع بالألف والتاء بالـ(الهاء)، والوقف على الاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث بـ(التاء).

قال ابن مالك:

فـي الوقـف (تـا) تأنيـث الاسـمِ (هـا) جُعِـلْ إن لـم يكـن بسـاكنٍ صـحَّ وُصِـلْ

وقــل ذا فــي جمــع تصحيــح ومــا ضـاهى وغيـر ذيْـن بـالعكس انتَمَـى

يوقف بـ(الهاء) في الاسم المفرد المنتهي بالتاء غير المتصلة بحرف صحيح ساكن مثل: (شجرة، مسلمة)، كما أنه يوقف بـ(التاء) في جمع المؤنث السالم، وما ماثله بالجمع بزيادة الألف والتاء مثل: (مسلمات، أولات، طلحات)، وعلل سيبويه الوقف عليها بالهاء؛ لتكون فرقا بين التاء المزيدة للتأنيث، والتاء الأصلية كتاء (عفريت)(٢)، وقال الشاطبي: ((وقيل أبدلت فرقا بينا وبين تاء التأنيث اللاحقة الفعل نحو: ضَرَبَتْ، وقامَتْ))(٣)، وقد نص ابن مالك في الألفية – كما أوردنا – على قلة عكس القاعدة السابقة؛ فيقل الوقف على الاسم المفرد المنتهي بالتاء غير المتصلة بحرف صحيح ساكن بـ(الهاء)مثل: (مسلمه، شجره)، وكذا وصفها بالقلة ابن جني، والمرادي، والشاطبي(٤).

كما نص ابن مالك أيضا -في بيت الألفية السابق- على قلة الوقف بـ(الهاء)على ما جمع بألف وتاء مثل: (مسلماه جمع مسلمة).

والوقف بـ(الهاء)في الاسم المفرد المنتهي بالتاء غير المتصلة بحرف صحيح ساكن لغة لبعض العرب، قال سيبويه: ((وزعم أبو

---

(١) انظر: سر الصناعة: ٢/ ٣٠، ٦٦٩، و انظر أيضا: شرح الشافية للرضي: ٢/٣٢-٣٣، شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣٦٦-٣٦٧، المقاصد الشافية: ٧/ ٤٨٨-٤٩٢، المساعد المساعد: ٣/٣٦٣ .

(٢) انظر الكتاب: ٤/١٦٦.

(٣) المقاصد الشافية: ٨/٨١ .

(٤) انظر: : المحتسب: ٢/٩٢، توضيح المقاصد: ٥/١٤٨٢، المقاصد الشافية: ٨/٨٤.

الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحتْ، كما قالوا في (تاء)الجمع قولا واحدا في الوقف والوصل))(١)، وقال ابن جني: ((من العرب من يجري الوصل مجرى الوقف فيقول: هذا طلحتْ، وعليه السلام والرحمتْ، وأنشدنا أبو علي(٢):

بــل جَــوْز تيهــاءَ كظهْــر الحَجَفَــتْ

وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب أنه أنشد:

اللَّـــه نجـــاك بكـــفيْ مسلمَـــتْ مــن بعــدِ مَــا وبعــدِ مَــا وبعــد مــتْ

صـارت نفوس القوم عند الغلصمتْ وكـــادت الحُـــرةُ أن تُدْعَى أمَتْ(٣)

وذكر ابن خروف أنها لغة يمنية(٤)، و قال الشاطبي: ((القُراء يحكون هذا لغة لطيء، وأنهم تنادوا يوم اليمامة: يا أهل سورة البقرتْ، فرد طائي منهم: ما معني منها آيتْ))(٥).

---

(١) الكتاب: ١٦٧/٤.

(٢) من الرجز قبله: قد تَبَّلت فؤاده وشَغَفَتْ، لسؤر الذيب في لسان العرب (جحف)، وبلا نسبة في: المحتسب: ٩٢/٢، المقاصد الشافية: ٨٧/٨، شرح المفصل: ٨٩/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٧٧/٢، سرالصناعة: ١٥٩/١، الخصائص: ١/ ٣٠٤.

(٣) سر الصناعة: ١٥٩/١-١٦٠، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور: : ٤٢٧/٢شرح الشافية ٢٨٩/٢ .

والبيت من الرجز وهو لأبي النجم في: شرح التصريح: ٣٤٣/٢، وبلا نسبة في: سر الصناعة: ١٥٩/١-١٦٠، الخصائص: ١/ ٣٠٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٥، المقاصد الشافية: ٨٧/٨، شرح الشافية للرضي: ٢٨٩/٢، توضيح المقاصد: ١٤٨٢/٥-١٣٨٣.

(٤) انظر المقاصد الشافية: ٨٧/٨.

(٥) المقاصد الشافية: ٨٧/٨ .

وأما الوقف بـ(الهاء)في الجمع فنسب إلى (طيء)أيضا؛ قال ابن جني ((وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه، قال: وذلك شاذ))(١).

وعلل الرضي قلبها هاء في هذه اللغة؛ لمشابهتها تاء المفرد؛ إذ كلتاهما تفيد التأنيث فحملت عليها في الوقف(٢).

أما من يرى رأي الكوفيين بأن الأصل في تاء التأنيث أنها هاء؛ فالوقف عليها بـ(الهاء) هو رجوع للأصل(٣).

مسالة: شذوذ لحاق (هاء السكت) للمبني بناء دائما.

قال ابن مالك محدثا عن (هاء السكت):

ووصل ذي (الها) أجز بكل ما حُـــرِّك تحـــريكَ بنـــاءٍ لزمَـــا

ووصلـــها بغيـــر تحـــريكٍ بَنـــا أدِيـمَ شَـدَّ فـي المُـدَامِ اسـتُحْسِنا

قال الشاطبي في شرح بيتي ابن مالك: ((يعني أن وصل الهاء بحركة بناء مُدَام – أي مستدام – مستحسن عند العرب والنحويين، ووصلها بحركة بناء غير مستدام شاذ؛ يحفظ، ولا يقاس عليه))(٤)، وسماها في (التسهيل) (الحركة الشبيهة بالإعرابية) وعددها بقوله: ((فلا تتصل باسم (لا) النافية للجنس، ولا بمنادى مضموم، ولا بمبني لقطعه عن الإضافة، ولا بفعل ماض، وشذ اتصالها بـ(عَلُ)))(٥)

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٦٣/١، وانظر أيضا: شرح الشافية: ٢٩٢/٢، المقاصد الشافية: ٨٥/٨.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩٢، المقاصد الشافية: ٨٥/٨.

(٣) انظر الخلاف في أصل تاء التأنيث بين البصريين والكوفيين: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٥، شرح الشافية للرضي: ٢٨٩/٢.

(٤) المقاصد الشافية: ١٠٢/٨.

(٥) التسهيل: ٣٣١، وانظر: المقاصد الشافية: ١٠٦/٨-١٠٨.

وكل ما ذكره ابن مالك متفق عليه بين النحويين سوى الفعل الماضي، -وسيأتي الكلام عليه لاحقا-، وقد علل الشاطبي امتناع لحاقها ما كانت حركته غير دائمة بمشابهتها لحركة الإعراب؛ بعدم بقائها على حالة دائمة، ولأن هاء السكت لا تلحق المعرب فكذا ما أشبهه(١).

ولم يرد عن العرب أنها لحقت أيًّا مما ذكره ابن مالك إلا أحد الأسماء المبنية بسبب قطعها عن الإضافة؛ وهو لفظ (عَلُ)في قول الشاعر(٢):

يـــا رُبَ يـــومٍ لـــي لا أظَلَّلُـــه أرْمَضُ من تحت وأضحَى من عَلَـهْ

وقد قال عنه ابن مالك في (التسهيل): شاذ؛ كما ذكرت سابقا، وقال عنه في (شرح الكافية الشافية): ((شذوذه ظاهر لأن الحركة ظاهرة))(٣)، وقد اتفقت كلمة العلماء على شذوذه(٤).

وأما الفعل الماضي؛ فقد نص ابن مالك على عدم لحاق تاء السكت به -كما سبق- والعلماء مختلفون في جواز لحاق هاء السكت به على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع، فلا تلحقه الهاء، وهذا قول سيبويه؛ حيث قال: ((وأما (أحمر)ونحو إذا قلت: رأيت أحمر لم تلحق الهاء. . . ، وكذلك الأفعال نحو (ظن) و(ضرب)لمَّا كانت اللام قد تصرفت حتى يدخلها

---

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٨/ ١٠٥.

(٢) من الرجز لأبي مروان كما في شرح التصريح: ٣٤٦/٢، وهو بلا نسبه في: شرح الكافية الشافية: ٢٠٠٠/٤،: تمهيد القواعد: ٥٣٠٠/١٠، اوضح المسالك: ٤٠١، المساعد: ٣٢٧/٤، شرح التسهيل للمرادي: ١١٧٢/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢٠٠٠/٤ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب: ٨٢٢/٢، تمهيد القواعد: ٥٣٠٠/١٠، المقاصد الشافية: ١٠٥/٨، أوضح المسالك: ٤٠١، المساعد: ٣٢٧/٤، شرح التسهيل للمرادي: ١١٧٢/٢، شرح التصريح: ٣٤٦/٢.

الرفع والنصب والجزم شبهت بأحمر))(١)**، وقد شرح الشاطبي قول سيبويه هذا؛ أي: ((آخره هو الذي يعرب في المضارع؛ لأن الماضي يتصرف حتى يصير مضارعا فيعرب آخره))**(٢)**، ونسب أبو حيان هذا القول لجمهور العلماء**(٣)**.**

وقد علل ابن مالك المنع بقوله: ((ولا نلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمه لشبهه بالمضارع))(٤)**.**

القول الثاني: الجواز مطلقا سواء كان الفعل متعديا أم لازما، ولم ينسب لقائل(٥)**، ويبدو أن من اختار هذا القول نظر إلى أن حركة الماضي لازمة دائما، لا تتغير بتغير حركات الإعراب فأجاز أن تلحقه الهاء.**

القول الثالث: الجواز إذا كان الفعل لازما؛ مثل: قعَدَهْ، ولم ينسب لقائل(٦)**، و لم يذكر لهذا القول حجة، إلا إن كانت الحجة التي ذكرتها للقول الثاني؛ لكن لا أدري ما وجه تخصيص اللازم بذلك؟.**

---

(١) الكتاب: ١٦٤/٤، وانظر نسبة القول لسيبويه في: الارتشاف ٨٢٢/٢، شرح الشافية للرضي: ٣٠٠/٢.

(٢) المقاصد الشافية: ١٠٧/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٨٢٢/٢، وانظر أقوال العلماء في: تمهيد القواعد: ٥٣٠٠/١٠، المقاصد الشافية: ١٠٥/٨، أوضح المسالك: ٤٠١، المساعد: ٣٢٧/٤، شرح التسهيل للمرادي: ١١٧٢/٢، شرح التصريح: ٣٤٦/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠٠٠/٤.

(٥) انظر: الارتشاف: ٨٢٢/٢، المساعد: ٣٢٧/٤، شرح التسهيل للمرادي: ١١٧٢/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ٨٢٢/٢، المساعد: ٣٢٧/٤، شرح التسهيل للمرادي: ١١٧٢/٢.

مسالة: قلة مجيء وزن (فُعِل)بضم الفاء وكسر العين في أوزان الفعل الثلاثي المجرد.

قال ابن مالك:

و(فِعُلٌ) أهمُـلَ والعكسُ يقـلّ لقصـدهم تخصـيص (فِعْـل) بــ(فُعِـل)

قرر ابن مالك هنا ورود الاسم الثلاثي المجرد على وزن (فُعِل) قليلا، وذهب في (التسهيل)إلى ندرته(١)، وهذا الذي قرره ابن مالك مختلف فيه بين العلماء على قولين:

القول الأول: إثبات وزن (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين في أوزان الفعل الثلاثي المجرد، وأول من قال به الأخفش؛ قال ابن قتيبة: ((قال لي أبو حاتم سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فُعِل) حرف واحد؛ وهو (الدُّئِل)وهي دويبة تشبه ابن عرس، قال وأنشدني الأخفش:

جـاؤوا بجَمْـع لـو قـيس مُعْرَسُـهُ مـا كـان إلا كَمُعْـرَسِ الـدُّئِلِ))(٢)

ونسب الشاطبي هذا القول إلى جماعة من النحويين(٣)، وقال ابن خالويه: ((ليس في كلام العرب اسم على (فُعِل) إلا حرفا واحدا (دُئِل).. . وهذا شيء غريب نادر))(٤). وقال به ابن قتيبة، وابن جني(٥)، وهو

---

(١) انظر: التسهيل: ٢٩٠ .

(٢) أدب الكاتب: ٥٨٥، والبيت من المنسرح وهو لكعب بن مالك في ديوانه: ٢١٥، وفي الاقتضاب: ٤١٨/٣، و شرح التسهيل للمرادي ٨٨٦/٢، وبلا نسبة في: أدب الكاتب: ٥٨٥، المنصف: ٢٠/١، ليس في كلام العرب: ٦٥، شرح التصريف للثمانيني: ٢٠٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/١، شرح الشافية للرضي: ٣٧/١، المقاصد الشافية: ٢٦٨/٨.

(٣) نظر: المقاصد الشافية: ٢٦٨/٨.

(٤) ليس في كلام العرب: ٦٥.

(٥) انظر: أدب الكاتب: ٥٨٥، المنصف: ٢٠/١، المقاصد الشافية: ٢٦٨/٨.

اختيار ابن مالك كما سبق إيراده، وأبي حيان، والشاطبي(١)**، وقال المرادي: ((والأظهر أن هذا بناء نادر لا مهمل))**(٢)

واحتج أصحاب هذا القول بورود بعض الألفاظ عن العرب كـ(دُئِل)كما في البيت السابق الذي أورده ابن قتيبة، ومما ورد أيضا (رُئِم)، و (وُعِل)(٣)**، وقد رد المرادي على من خرَّجَها على أنها منقولة ـكما سنورد لاحقاـ بقوله: ((ولا تكون منقولة من الفعل كما قيل في (دُئِل) علم القبيلة- لأن النقل لا يكون من أسماء الأجناس))**(٤)**.**

<u>القول الثاني</u>: منع إثبات وزن (فُعِل)بضم الفاء وكسر العين في أوزان الفعل الثلاثي المجرد؛ وقال بذلك سيبويه حيث قال: ((واعلم أنه ليس في الكلام والصفات (فُعِل)، ولا يكون إلا في الفِعْل))(٥)**، ونُسِب للمحققين**(٦)**.**

واختار هذا القول الثمانيني، وابن السيد، وابن عصفور، وابن يعيش، والرضي(٧)**، وخرَّجوا ما سمع مثل (دُئِل) في البيت، و(رُئِم)،**

---

(١) انظر: الارتشاف: ٣٣/١، المقاصد الشافية: ٢٦٨/٨.

(٢) شرح التسهيل للمرادي: ٨٨٢/٢، وانظر أيضا له: توضيح المقاصد: ١٥١٣/٥.

(٣) دُئل: اسم قبيلة من قبائل العرب، و (رُئم): اسم جنس للاست، و (وُعِل): الحيوان المعروف. . انظر ورود هذه الأسماء أو بعضها في: الاقتضاب: ٣٢٢/٢، الممتع: ٦٠٦١/١، شرح الشافية: ٣٦٣٨، الارتشاف: ٣٣/١، المساعد: ١٢/٤، توضيح المقاصد: ٥/ ١٥١٣، شرح التسهيل للمرادي ٨٨٦/٢.

(٤) شرح التسهيل للمرادي: ٨٨٧/٢.

(٥) الكتاب: ٢٤٤/٤، وانظر: أدب الكاتب: ٥٨٥، المقاصد الشافية: ٢٦٨/٨ .

(٦) قال أبو حيان:((وقال أبو الفتوح نصر بن أبي الفنون: أما (دُئِل و رُئِم) فعدة قوم من النحويين قسما حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند المحققين عشرة)) الارتشاف ٣٣/١.

(٧) انظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٠٢-٢٠٣، الاقتضاب: ٣٢٢/٢، الممتع: ٦٠/١-٦١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/١، شرح الشافية: ٣٦-٣٨.

على أنها منقولة من الفعل المبني للمجهول(١)، فأما في (دُئِل) اسم علم فالنقل كثير جدا؛ ولهذا قال ابن يعيش: ((المعارف لا معوَّل عليها في الأبنية؛ لأنه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام))(٢).

وأما (رُئِم)اسم جنس فهو مشكل؛ لأن أسماء الأجناس يقل النقل إليها، ومع ذلك قال الرضي: ((لكنه مع قلته قد جاء قدْرٌ منه صالح كقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الله نهاكم عن قيل وقال))(٣). . . ، وكذا قولهم: أعييتني من شُبِّ إلى دُبٍّ. . . ، أي من لدن شببت إلى أن دببت على العصا، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضا من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلا على أن أصله كان فعلا))(٤).

والرأي الراجح هو الأول وهو: إثبات وزن (فُعِل)بضم الفاء وكسر العين في أوزان الفعل الثلاثي المجرد؛ فإذا قلنا بأن (دُئِل)في البيت، و(رُئِم)منقولتان عن الفعل، فإن كلمة (وُعِل) ثبت أنها لغة في (وَعِل)كما نص على ذلك الخليل بن أحمد(٥)، وهذا دليل على أن بعض العرب استعملت هذا الوزن، وهو وإن كان وزنا واحد فإنه بنفسه كثير؛ لأنه لا مخالف له(٦)، وقد رأينا سيبويه أثبت وزن (فِعِل)استدلالا بثبوت لفظ واحد عن العرب لديه وهو (إبل).

---

(١) انظر: الاقتضاب: ٣٢٢/٢، الممتع: ٦٠/١-٦١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/١ .

(٣) ورد في البخاري رقم (٢٤٠٨) و رقم (٥٩٧٥) ومسلم رقم (٥٩٣): ((وكره لكم قيل وقال)) وفي مسلم أيضا برقم (١٧١٥) ((ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)).

(٤) شرح الشافية للرضي: ٣٧/١-٣٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٨٧/٢.

(٦) انظر قاعدة السماع والقياس حول ذلك في: الخصائص: ١١٦/١.

مسألة: ندرة إبدال الياء من الواو في لام (فُعْلَى)إذا كانت اسما.

قال ابن مالك:

من لام (فُعْلى) اسما أتى الواو بدلْ ... ياء كـ(تَقْوى)غالبا جا ذا البدلْ

بالعكس جاء لامُ (فُعْلَى) وصفا ... وكونُ (قصْوَى) نادراً لا يخفى

قرر ابن مالك هنا في الألفية ندرة إبدال الياء من الواو في لام (فُعْلَى)إذا كانت اسما، وقرر مثل ذلك في (التسهيل) حيث قال: ((تبدل الياء من الواو لاما لـ(فُعْلَى) صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء إلا ما شذ، كـ(الحُلوى)- بإجماع- و(القُصْوى) عند تميم))(١)، وهذا الذي قرره ابن مالك مختلف فيه بين العلماء على قولين:

القول الأول: تبدل إذا كان (فُعْلَى)اسما محضا، أو صفة استعملت استعمال الأسماء، فإن كانت صفة بقيت على حالها، ولم تقلب إلا شذوذا؛ وهذا قول سيبويه(٢)، وابن عصفور حيث قال: ((العرب تبدل من الواو ياء في الاسم؛ وذلك نحو (العليا) (الدنيا) و(القصيا)، شذت (القصوى). . . ، فإن قال قائل: فإن (العُليا)، و (الدُنيا)، و (القصيا) صفات، فالجواب: أنها استعملت استعمال الأسماء في ولايتها العوامل، وترك إجرائها تابعة؛ فلذلك قلبت فيها الواو ياء. . . ، فإن كانت صفة بقيت على لفظها، ولم تقلب الواو ياء نحو: خذ الحُلْوى، و أعطه المرَّى))(٣).

---

(١) التسهيل: ٣٠٩ .

(٢) الكتاب: ٣٨٩.

(٣) الممتع: ٢/٥٤٤-٥٤٥.

وذهب إلى هذا الرأي المازني، وابن جني، والثمانيني، وابن يعيش، والرضي والشاطبي(١)، ونسبه أبو حيان للأكثرين(٢)، وادعى الشاطبي الإجماع على شذوذ عدم القلب في الصفة المحضة(٣).

و علل ابن عصفور القلب في الاسم للتفريق بينه وبين الصفة(٤)، وعلل ابن جني اختيار الاسم دون الصفة لخفة الأسماء(٥)، وقال الرضي: ((لكون الاسم أسبق من الصفة))(٦).

والشاذ عند أصحاب هذا القول (قُصْوَى)، وعلل ابن عصفور شذذوها بقوله: ((فكأن (القُصْوى) صحت فيه الواو تنبيها على أنه في الأصل صفة))(٧)، ومن الشاذ أيضا الاسم الصريح (حُزْوَى)(٨) حيث أبدلت واوه ياء شذوذا، وقد علل ابن جنى إبدالها بأنها علم، ولا ينكر في الأعلام كثرة التغير(٩).

القول الثاني: تبدل إذا كانت (فُعْلَى)صفة محضة، أو صفة استعملت استعمال الأسماء؛ فإن كانت اسما بقيت على حالها، ولم تقلب إلا شذوذا، مثال الصفة المحضة: العُلْيَا، والقُصْيَا، ودُنْيا؛ تأنيث الأدنى، ومثال

---

(١) انظر أقوالهم على الترتيب في: المنصف: ١٦١/٢-١٦٣، سر الصناعة ٧٣٥/٢-٧٣٦، شرح التصريف للثمانيني، شرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/١٠، شرح الشافية ١٧٨/٣، المقاصد الشافية: ١٩١/٩.

(٢) الارتشاف ٢٩٢/١.

(٣) المقاصد الشافية: ١٩١/٩.

(٤) الممتع: ٥٤٥/٢، وهو مستفاد من سيبويه انظر الكتاب: ٣٨٩/٤، شرح الشافية للرضي ١٧٨./٣

(٥) المنصف ١٦١/٢.

(٦) شرح الشافية ١٧٨/٣.

(٧) الممتع: ٥٤٥/٢.

(٨) سر الصناعة: ٧٣٥-٧٣٦، الممتع: ٥٤٤/٢-٥٤٥.

(٩) سر الصناعة: ٧٣٧.

الجارية مجرى الأسماء (الدُّنيَا) لهذه الدار، ونُسب هذا القول للفراء، وابن السكيت(١)؛ و اختاره ابن مالك كما سبق إيراد قوله في الألفية و(التسهيل)، واختاره أبو حيان، وابن النحاس(٢)، والمرادي، وابن عقيل، والبعلي(٣).

وقال ابن مالك دفاعا عن هذا القول: ((يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بـ(الدنيا)- والاسمية فيها عارضة – ويزعمون أن تصحيح (حُزْوَى) شاذ كتصحيح حَيْوَة، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته يؤيده الدليل، وموافق لأئمة اللغة؛ حكى الأزهرى عن الفراء، وعن ابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: الدنيا، والعليا فإنه بالياء؛ لأنهم يستثقلون مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز يظهرون الواو في: القُصْوى، وبنو تميم قالوا: القُصيا))(٤).

ويعلل أصحاب هذا القول عدم إبدال الاسم؛ ((لأن الاسم أخف، فكان أحمل للثقل بخلاف الصفة))(٥)

ونُسب لابن مالك مخالفة الإجماع في قوله بقياسية إبدال الصفة المحضة(٦)، والحق أنه لم يتفرد كما سبق ذكر ذلك.

وبإيراد القولين يتضح أن القولين يختلفان في الاسم المحض، والصفة المحضة، فأصحاب القول الأول يقولون بقياس الإبدال في الاسم المحض، وما جاء غير مبدل فهو شاذ كـ(حُزْوَى)، وأصحاب

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/٢٩٢-٢٩٣، شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٠١٢.

(٢) الارتشاف: ١/٢٩٣.

(٣) انظر آراءهم على التوالي في: شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٠١٢، المساعد: ٤/١٥٩، شرف خلاصة ابن مالك للبعلي: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للمرادي: ٢/١٠-١٢

(٥) المرجع السابق: ٢/١٠١٣

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٩/١٩٣

القول الثاني يقولون بقياس الإبدال في الصفة المحضة؛ ولهذا فهم يرون قياسية الإبدال في (حُزْوَى).

ويتفقان في قياس إبدال الياء من الواو في الصفة التي استعملت استعمال الأسماء؛ ولهذا فهم متفقون على شذوذ (القُصْوَى)، لكنهما يختلفان في علة الإبدال، فأصحاب القول الأول العلة لديهم أنها عوملت معاملة الأسماء؛ فأعطيت حكمها، وأصحاب القول الثاني أنه نظر لأصلها وهو الصفة؛ فأعطيت حكم الأصل.

والراجح القول الثاني لنص أئمة اللغة على ذلك كما سبق إيراده، وليس لدى أصحاب القول الأول للدلالة على قياسية قلب واو الاسم سوى (الدُّنيا)؛ وهي ليست اسما محضا بل هي صفة استعملت استعمال الأسماء؛ فهي مؤنث (أدنى).

مسألة: شذوذ ترك إبدال الواو ياء إذا اجتمعا في كلمة وتوفرت الشروط، أو إبدالها مع عدم توفر الشروط.

قال ابن مالك:

إن يَسْكن السابقُ من واو ويا واتصالا ومن عُرُوضٍ عريا

فـ(ياءً) الواوَ اقلِبنَّ مُدغما وشذَّ مُعطى غير ما قد رُسما

قرر ابن مالك هنا أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسبق إحداهما بالسكون وجب إبدال الواو ياء ثم إدغامها؛ بشرط أن يكون سكون السابق أصليا، وليس عارضا، وألا يكون الساكن بدلا غير لازم، وما خالف هذا فهو شاذ، وقرر ذلك أيضا في (التسهيل)، وشرح الكافية الشافية(١).

---

(١) انظر: التسهيل: شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٢٢.

وهذا الذي قرره اتفق غالبية العلماء عليه(١)، وعلل ابن يعيش الإدغام بقوله: ((أنهما يجريان مجرى المثلين ولهذا يجتمعان في المد. . . ، فلما كان بينهما من المماثلة، والمشابهة ما ذكر ـ وأن تباعد مخرجهما ـ قلبوا الواو ياء، وأدغموها في الثانية؛ ليكون العمل من وجه واحد ويتجانس الأصوات))(٢).

وما خالف هذه القاعة فهو شاذ، والشاذ – على رأي الجمهور- ثلاثة أنواع:

الأول: ما أدغم غير مستوفٍ للشروط، كقراءة ((إن كنتم للرُيَّا تعبرون))(٣)، فعامل العارض معاملة الأصلي، وقد خالف بعض العلماء في هذا ورأى أنه غير شاذ، قال ابن مالك: ((وشذ ـأيضاـ معاملة العارض البدلية بمعاملة اللازمها كـ(رُيَّة) في (رُؤية)، وحكى بعضهم اطراده على لغة))(٤).

الثاني: ما ترك إدغامه مع استيفاء الشروط كقولهم: (الضيُّون) أي: السنور، و(يوم أيْوم)، وعوى الذئب (عوْيَة)(٥).

الثالث: ما قلبت الياء فيه واوا، وأدغمت بالواو كقولهم: (عوى الذئب عوَة)، و(إنه لنهوٌّ عن المنكر)(١).

---

(١) انظر: المنصف: ١٦/٢-١٧، الممتع: ٤٩٨، شرح المفصل: ٩٤/١٠، شرح الرضي: ٢٣٧/٣-٢٣٨، الارتشاف ٢٩٠، توضيح المقاصد: ١٥٩٦/٦-١٥٩٧، المساعد: ١٥١/٤-١٥٢، شرح الخلاصة للبعلي: ١٥٤-١٥٦.

(٢) شرح المصل لابن يعيش: ٩٤/١٠.

(٣) يوسف٤٣.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢١٢٢/٤ ، انظر: الارتشاف: ٢٨٩/١، المساعد: ١٥٣/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٢٢/٤، الارتشاف: ٢٩٠/١، المساعد: ١٥٢/٤-١٥٣، المقاصد الشافية: ٢٢٠٢٢١/٩، شرح الخلاصة للبعلي: ١٥٧-١٥٨.

مسألة: ندرة ترك إعلال المفعول إذا كان فعله معتل العين بالواو

قال ابن مالك:

وما لـ(إفعال) من الحذفِ ومن نَقْلٍ فـ(مفعول)بـه أيضا قمِنْ

نحو: (مَبيْع) و(مَصُون) وندرْ تصحيحُ ذي الواو وفي اليا اشتهر

اسم المفعول من الأجوف الواوي كـ(قال): مَقُول، ومن اليائي كـ(باع): مَبيْع؛ والأصل (مقْوُول)، و(مَبْيُوع)؛ فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان؛ عين الكلمة، وواو (مفعول) فوجب حذف أحدهما(٢)**.**

وورد تصحيح اليائي في لغة بعض العرب(٣)**، وروى المازني أنها لغة تميم**(٤)**، وقال ابن جني عما ورد من لغة تميم وفيها الإتمام: ((وهو واسع فاش))**(٥)**.**

أما تصحيح الواوي فابن مالك نص على ندرته كما في بيت الألفية، ونص في (شرح الكافية الشافية) على أنه قليل(٦)**، واتفقت كلمة العلماء على شذوذه و أوردوا مما شذ: ثوب مصْوُون، عنبر مدْوُوف،**

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٢٢/٤، الارتشاف: ٢٨٩/١، المقاصد الشافية: ٢٢٠/٩-٢٢١ شرح الخلاصة للبعلي: ١٥٧-١٥٨.

(٢) اختلف العلماء في أي الواوين قد حذفت انظر الخلاف في: الكتاب ٣٤٨/٤، المقتضب: ٢٣٨/١، المنصف: ٢٨٨٢٩١/١، الممتع: ٤٥٤/٢-٤٦٠، توضح المقاصد ١٦١٠/٦، المساعد ١٧٥/٤ .

(٣) الكتاب: ٣٤٨/٤-٣٤٩ .

(٤) المنصف: ٢٨٣/١، ٢٨٧ .

(٥) المنصف: ٢٨٧/٢.

(٦) الكافية الشافية: ٢١٤٤/٤.

رجل معْوُود، فرس مقْوُود، قول مقْوُول(١)، وقد عللوا ندرة تصحيح الواوي، وكثرة تصحيح اليائي؛ لأن إتمام الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة(٢).

وقد نقل أن المبرد يرى جواز القياس عليه في سعة الكلام؛ قال ابن جني: ((أجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو، خلافا لأصحابنا كلهم، وقال: ليس بأثقل من: سُرْت سُوُوْرا، وغُرْتُ غُوُوْرا؛ لأن في (سُوُوْرا، و غُوُوْرا) واوين، وضمتين، وليس في (مصوون) مع الواوين إلا ضمة واحدة))(٣)، وقد نسب إليه هذا القول جمهرة من العلماء(٤)، ولكن ما في (المقتضب) يخالف ذلك؛ فهو يشدد في المسألة، ويرى جواز تصحيح (اليائي) في ضرورة الشعر فقط؛ قال: ((فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد (مبيعا) وجميع بابه إلى الأصل فيقول: مبيوع. . . ، فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها. . . ، هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعا عند الضرورة))(٥)؛ فهل ما ذكروه اجتهاد قديم له عدل عنه، أو نقل غير صحيح ؟

وقد نسب هذا القول إلى الكسائي(٦)، وهو مرجوح؛ ((لأنه يجيز شيئا ينفيه القياس، وهو غير مسموع))(٧)، وقد قال ابن عصفور في الرد على الحجة المنسوبة للمبرد: ((ما ورد من الإتمام في ذوات الواو

---

(١) انظر: إصلاح المنطق: ٢٢٢، المنصف: ٢٨٥/١، الممتع: ٤٦١/٢، شرح الكافية الشافية: ٢١٤٤/٤، المقاصد الشافية: ٣٤٥/٩-٣٤٦، ، توضيح المقاصد: ١٦١٠/٦، المساعد: ١٧٦/٤.

(٢) انظر: المنصف: ٢٨٣/١-٢٨٤، المقاصد الشافية: ٣٤٥/٩-٣٤٦.

(٣) المنصف: ٢٨٥/٢.

(٤) انظر: الممتع: ٤٦١/٢-٤٦٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/١٠، المساعد: ١٧٦/٤، توضح المقاصد ١٦١١/٦ المقاصد الشافية: ٩/ ٣٤٦.

(٥) المقتضب: ٢٣٩/١، وانظر حاشية عضيمة على المقتضب في: ٢٤٠/١.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٣٤٦/٩، المساعد: ١٧٦/٤.

(٧) انظر المنصف: ٢٨٥/١.

من القلة بحيث لا يقاس عليه، واحتجاجه ب(سُوُور) و(غُوُور) فباطل؛ لأن مثل (سُوُور) شاذ، ولو لم يسمع لما قيل))(١).

مسألة: شذوذ إعلال عين الجمع الذي على صيغة (فُعَّال)إذا كانت واوا بقلبها ياء.

قال ابن مالك:

وشاع نحوُ (نيَّم) ٍ في (نُوِّم) ونحو (نُيَّام) شذوذهُ نُمي

قرر ابن مالك في البيت أن جمع الكثرة الذي على صيغة (فُعَّل) جمع (فاعل) الذي عينه واو يكثر فيه الإعلال فيقال في (نُوَّم) جمع (نائم): (نُيَّم)، فأما (فُعَّال) نحو: صُوَّام، فإعلاله شاذ، وقال في (شرح الكافية الشافية): ((وقد جاء إعلاله في الشعر، وإليه الإشارة بقولي: (ونحو (نُيَّام) نُمي)أي: ورد))(٢)، وما قرره ابن مالك متفق عليه بين العلماء، وعللوا عدم جواز الإعلال ببعد الواو عن الطرف(٣).

وقد أوردوا لفظين أعِلا شذوذا وهما (صيَّابة)؛ قال ابن جني: ((وقد جاء حرف شاذ، وهو قولهم: فلان في صُيَّابة قومه؛ يريدون في صُوَّابة أي: صميمهم، وخالصهم وهو من: صاب: يصوب. إذا نزل كأن عرقه قد ساخ وتمكن. . ، وقياسه التصحيح، ولكن هذا مما هُرب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس ذلك بعلة قاطعة))(٤)، وورد (النُيَّام) في قول الشاعر(٥):

---

(١) الممتع: ٢/ ٤٦١-٤٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٤٨.

(٣) انظر: الممتع: ٤٩٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/١٠، شرح خلاصة ابن مالك: ١٨٨، شرح التصريح: ٣٨٣/٢.

(٤) المنصف: ٢، ٥، وانظر أيضا: الممتع: ٤٩٨/٢، شرح المفصل لبن يعيش: ٩٣/١٠

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٠٠٣/٢، منصف: ٥/٢، وفي لأبي النجم الكلاعي في: شرح خلاصة ابن مالك للبعلي: ١٨٨، وشرح التصريح:

ألا طرقتنـــا ميَّـــةُ ابنـــةُ منـــذر فمـــا أرَّق النُّيَّـــامَ إلا كلامُهـــا

وقال ابن يعيش عن هذين اللفظين: ((وكلاهما شاذ في جهة القياس والاستعمال؛ أما الاستعمال فظاهر القلة، وأما القياس؛ فلأنه إذا ضعف القلب مع المجاورة في نحو (صُيَّم) و(قُيَّم) كان مع التباعد أضعف))(١).

مسألة: شذوذ إبدال الهمزة تاء في صيغة (افتعل)

قال ابن مالك:

ذو اللين فا (تا) في (افْتِعَال) أبْدِلا وشَذَّ في ذي الهمز نحو(ائتَكلا)

نص ابن مالك هنا على أن حرف الافتعال إذا كان حرف لين أبدل تاء، أما إن كان همزة فإبداله تاء شاذ، ونص على هذا الحكم في(شرح الكافية الشافية)(٢).

وقد ودت عدة ألفاظ عن العرب فيها إبدال الهمزة تاء مثل: اتَّزر: اي لبس إزارا، و اتمَّن: من الأمانة، و اتهَّل: من الأهل، واتَّمر: من الأمر(٣)، واختلف في (اتخذ)؛ فذهب الزجاج والزجاجي إلى أن (التاء) مبدلة عن الهمزة وأن أصلها (أخذ)، وذهب الفارسي وابن جني إلى أن التاء أصلية؛ لأنه من (تَخِذ) بمعنى: اتخذ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن التاء مبدلة من واو وأن أصله (وَخَذ)(٤).

٣٨٣/٢، وبلا نسبه في: الممتع: ٤٩٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/١٠، توضيح المقاصد: ١٦١٦/٦.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٤/١٠.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية: ٢١٥٤/٤.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٦١٩/٦، المساعد: ١٨٠/٤، المقاصد الشافية ٣٦٩/٩.

(٤) نظر الخلاف في: الخصائص: ٢٨٧/٢، توضيح المقاصد ١٦١٩/٦-١٦٢٠.

وقد اختلف العلماء في القياس على ما ورد فيه إبدال؛ فنُسِب جواز القياس عليها للبغداديين(١)، ونسب للكوفيين(٢)، وحجتهم أن الهمزة تصير بالتسهيل حرف لين، فتصير في التصرف على غير حالة واحدة، فأبدلوا الهمزة حرفا جلدا لا يتغير وهو التاء(٣)، وخالفهم في هذا جماهير العلماء، ورأوا أنها شاذة؛ قال المرادي عما ورد:((هي لغة رديئة منازع في صحة نقلها))(٤)، وقال الفارسي عن قياس البغداديين: ((وهذا خطأ في الرواية فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك ذلك سيبويه، والأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة، وتحري النقل))(٥).

والراجح عدم القياس علي ما ورد؛ إذ هو قليل جدا؛ لا يبلغ حد ما يقاس عليه؛ ولهذا قال الشاطبي: ((والأصح ما ذهب إليه الناظم من كون ذلك بالسماع؛ إذ لم يجيء في كلام فصيح، ولا كثر كثرة يعتبر مثلها في القياس))(٦).

مسألة: شذوذ فك الإدغام في المثلين في كلمة واحدة مما توفرت فيه شروط وجوب إدغامه.

قال ابن مالك:

.....وشـــذ فـــي (ألِـــل) ونحـــوهِ فـــكٌّ بنقـــل فقُبـــلْ

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٦١٩/٦، شرح التسهيل للمرادي ١٠٣٣/٢، تمهيد القواعد ٥١٨٥/١٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٣٧٠/٩.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٣٧٠/٩.

(٤) شرح التسهيل للمرادي: ٢/ ١٠٣٤، وقال مثل ذلك ناظر الجيش؛ انظر: تمهيد القواعد ٥١٨٥/١٠.

(٥) توضيح المقاصد: ١٦١٩/٦، وانظر أيضا: شرح التسهيل للمرادي: ١٠٣٤/٢.

(٦) المقاصد الشافية: ٣٧٠/٩.

ذكر العلماء شروطا للمثلين في الكلمة الواجب إدغامهما وهذه الشروط هي: ألا يتصدرا الكلمة نحو (دَدَن)إلا إن كان أولهما تاء المضارعة، أو كانا تاءين في الفعل الماضي، وألا تكون الكلمة اسما على (فُعَل)مثل: صُفَف؛ جمع صفة، أو على وزن (فُعُل) مثل: ذُلَّل، أو (فِعَل) مثل: كِلَل؛ جمع كلة، أو (فَعَل)مثل: لَبَب، و ألا يتصل أولاهما بمدغم مثل: جُسَّس؛ جمع: جاس، و ألا يكونا في وزن ملحق مثل: قَرْدَدَ، و مَهْدَد(١). فإذا توفت تلك الشروط في كلمة فيها مثلان، ولم يدغما فهي شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها، كما نص ابن مالك هنا في قوله (وشذ في (ألِل). . .ونحوهِ)، وكذا نص على الشذوذ في (التسهيل)(٢)، وفي(شرح الكافية الشافية)(٣). وتكاد تجمع كلمة العلماء على شذوذ فك ما توفرت فيه الشروط(٤)، وانفرد ابن كيسان فأجاز الفك في الأسماء التي على وزن (فُعِلٌ)، و (فُعُلٌ) مثل (رَدُد)، و (رَدِد)(٥).

ومما ورد عن العرب وقد ترك إدغامه شذوذا: ألِل السقاء إذا تغيرت رائحته، و دَبَب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، و صَكَكَ الفرس إذا اصطكت عرقوباه، و ضَبِبَت الأرض إذا كثرت ضبابها، قطِط الشعر إذا اشتدت جعودته، لحِحَت الهين، ولخِخَت إذا التصقت، ومَشِشَت الدابة إذا

---

(١) انظر: انظر: المنصف: ٣٠١/٢، الممتع: ٦٣٥/٢، المقاصد الشافية ٤٣٣/٩، توضيح المقاصد ١٦٤٢/٦، شرح خلاصة ابن مالك للبعلي ٢١٧، المساعد: ٢٥٢/٤-٢٥٤، أوضح المسالك: ٤٢٥، شرح التصريح: ٣٩٩/٢.

(٢) انظر: التسهيل:٣٢١

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٨٠/٤ .

(٤) انظر مراجع الشروط المذكورة.

(٥) انظر: الارتشاف: ٣٣٨/١ .

شخص في وظيفها له حجم، و عَزُزَت الناقة إذا ضاق إحليلها، ومنه قول العرب: قد علمت ذاك بنات أَلْبُبه؛ بضم الباء جمع (لُب)(١).
قال ابن مالك بعد أو أورد طائفة مما شذ: ((ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لم يقس على شيء من المصححات))(٢).

(١) انظر في هذه الألفاظ: انظر: الكتاب: ٤/٤٢٠، شرح الكافية: ٤/٢١٨٠-٢١٨٢ الارتشاف: ١/٣٣٨، المقاصد الشافية ٩/٤٣٣، توضيح المقاصد ٦/١٦٤٢، شرح خلاصة ابن مالك للبعلي ٢١٧.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٨٢.

الخـاتمــة

في خاتمة هذا البحث نستنتج بعض النتائج ومنها:

١- أن العلماء يعبرون بـ(الشاذ)، و(النادر)، و(القليل) عما يخالف القياس المبني على الكثير مما سمع عن العرب.

٢- أن ابن مالك نص بالشذوذ، أو القلة، أو الندرة في ألفيته على أحكام صرفية بلغت اثنين وعشرين حكما.

٣- بلغت الأحكام التي نص ابن مالك على أنها شاذة عشرة أحكام، والأحكام التي نص على أنها قليلة سبعة أحكام، والأحكام التي نص على أنها نادرة أربعة أحكام.

٤- أن ابن مالك قد يخالف في حكمه على تلك المسائل في (الألفية)، لما حكم به في (التسهيل)، و(شرح الكافية الشافية).

٥- أن ابن مالك لم ينفرد بأي حكم من الأحكام التي نص على أنها شاذة أو قليلة أو نادرة، بل هو متابع لأئمة كبار من أئمة اللغة المتقدمين.

٦- أن علماء النحو والصرف عُنُوا عناية كبيرة في دراسة ما سمع عن العرب، وصنفوه بناء على كثرته وقلته، ولهذا فحكمهم على أي قول بالشذوذ أو القلة أو الندرة مبني على استقراء لكل ما وصلهم من كلام العرب.

مراجع ومصادر البحث

المخطوطة:

-شرح خلاصة ابن مالك، محمد بن أبي الفتح البعلي، دراسة وتحقيق محمد مصطفى أجمد، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى ١٤١٣م

المطبوعة:

- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط(٣)
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط(٣)١٩٩٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، اعتنى به محمد نوري، دار المغني الرياض، ط(١) ٢٠٠٨ممحمد بن عبد الله الصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، طباعة دار الفكر دمشق، ط(١) ١٩٨٢م
- التبصرة والتذكرة، عبد اله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق: د فتحي أحمد علي الين ، منشورات مركز إحياء التراث ، جامعة أم القرى، السعودية ، مكة المكرمة ، ط(١) ١٩٨٢م
- التبيان في تصريف الأسماء، أحمد كجيل، درا البيان العربيط(٧)١٩٨٢م

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط(٢) ١٩٨٨م
- تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق أ د على فاخر وآخرون، دار السلام ط(١)، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(١)، ٢٠٠١م
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية.
- دروس في التصريف ، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ١٩٩٥م
- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د عيد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان / بيروت، ط(١)، ١٩٨٢م.
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق سامي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط(١)، ١٩٨٧م
- سر صناعة الإعراب، أبو عثمان بن جني، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط(١) ١٤٠٥هـ.
- الشافية، ابن الحاجب، تحقيق حسن عثمان، المكتبة المكية، مكة، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ابن جني، تحقيق د محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط(١) ١٩٨٨م.
- شرح تسهيل الفوائد، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د ناصر حسين علي، ط (١)، درا سعد الدين، دمشق.

- شرح التصريح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العلمية القاهرة.
- شرح التصريف، عمر الثمانيني، تحقيق د إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض ط(١)١٩٩٩ م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د صاحب أبو جناح، منشورات إحياء التراث، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ.
- شرج جمل الزجاجي، ابن خروف الأندلسي، تحقيق دسلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، تحقيق د حسن العثمان ط (١)، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد الشهير كمال الدين بن محمد الفسوي، تحقيق: سعدى محمودي، منشورات طهران.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي تحقيق د عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط(١) ١٤٢٥هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د عبد المنعم هريدي، مشنورات جامعة أم القرى، دار المأمون، ط(١)، ١٩٨٢م.
- شرح مراح الأرواح ، بدر الدين العيني ،تحقيق : د عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد ،١٩٩٠م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة؛ جمعا ودراسة وتقويما / خالد العصيمي، دار التدمرية، ط(٢)٢٠٠٢م.
- صحيح البخاري، الإمام البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، طبع على نفقة د محمد صالح الراجحي.

- صحيح مسلم بشرح النووري، تحقيق محمد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط(٣) ١٩٩٦.
- الكليات، أبو البقاء، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت (١)١٤١٢هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف مصر،١٩٦٦م
- ليس في كلام العرب، ابن خالوية، تحقيق أحمد عطار، مكة المكرمة ط(٢)١٩٧٩م
- كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت ط(٢) ١٩٩٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق على النجدي وآخرون، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٩٤م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، عبد الخالق عضيمة، رمضان عبد التواب، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث، ابو حاتم السجستاني، تحقيق د صالح الشامن، منشوران مركز جمعة الماجد، الإمارات، دار الفكر دمشق ط(١)١٩٩٧.
- المزهر، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، دار الفكر بيروت.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، مصر، ط(١)١٤٠٣هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د محمد بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى مكة، ١٤٠٥هـ.

- المستقى في علم التصريف، د عبد اللطيف الخطيب، دار المعرفة بيروت، ط(١)٢٠٠٢م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، محمد بن علي الفيومي، تصحيح حمزة فتح الله، المطبعة المنيرية، القاهرة ط(٥)١٩٢٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرون، منشورات جامعة أم القرى ط(١)، ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د أحمد الدرويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ط(١) ٢٠٠٧م، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر ط(٣) ١٩٩٤م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ط(٤)١٩٧٩م.
- المناهج الكافية في شرح ال شافية، زكريا الأنصاري / تحقيق رزن يحي خدام ط(١) ١٤٢٤هـ، سلسلة إصدار الحكمة.
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد بن الغياث، تحقيق: د عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب القاهرة.
- المنصف لكتاب التصريف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، وزارة المعارف العمومية / إدارة إحياء التراث، ط(١)، ١٩٥٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط(١)، ١٤١٨هـ.